



تقرير
اللجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصري
—
المجلد الثاني

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والثلاثون
الملحق رقم ٢٢ (A/31/22)

الأمم المتحدة



تقرير
اللجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصري

المجلد الثاني

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والثلاثون
الملحق رقم ٢٢ (A/31/22)

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٧٧

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز
الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .

وقد قدم هذا التقرير أيضا الى مجلس الأمن تحت الرمز S/12150 .

ويمكن الاطلاع على التقارير الخاصة التي قدمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل
العنصرى ، والتي عمت في وقت سابق حاملة الرموز S/12150/Add.1-3 - A/31/22/Add.1-3 ،
في : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٢ ألف
(A/31/22/Add.1-3) .

[الأصل : بالانكليزية]

<u>المحتويات</u>		
<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>	
المرفق الأول		
١	استعراض التطورات في افريقيا الجنوبية منذ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥	
١	٣٤-١	أولا - مقدمة
٢	١٣-٧	ألف - العدوان على الدول الافريقية المستقلة
٣	٢٠-١٤	باء - الأزمة الخطيرة في افريقيا الجنوبية
٤	٢٨-٢١	جيم - الأزمة الاقتصادية
٦	٣٤-٢٩	دال - الجهود الرامية الى الخروج من العزلة
٨	٥٤-٣٥	ثانيا - الانتفاضة الوطنية ضد الفصل العنصرى
٩	٤٦-٤٣	ألف - الاعتقالات والمحاكمات والاستفزازات
١٠	٥٤-٤٧	باء - عنف الشرطة
١٣	١٠٥-٥٥	ثالثا - تطبيق نظام الفصل العنصرى واجراء تعديلات في داخله ..
١٣	٦٨-٥٨	ألف - التحركات نحو الاستقلال الوهمي للترانسكي
١٦	٧٤-٦٩	باء - اقتراح باستقلال بوغوثاتسوانا
١٦	٨٨-٧٥	جيم - الطونون والهنود
١٩	١٠٥-٨٩	دال - الاصلاحات داخل نظام الفصل العنصرى
٢٢	٢٠٠-١٠٦	رابعا - الاضطهاد الذى يتعرض له خصوم الفصل العنصرى
٢٣	١٢٣-١١٥	ألف - التشريعات الجديدة
٢٣	١١٨-١١٥	١ - قانون انشاء اللجنة البرلمانية للأمن الداخلى
٢٣	١٢٣-١١٩	٢ - قانون تعديل قوانين الأمن الداخلى
٢٥	١٩٠-١٢٤	باء - محاكمات خصوم الفصل العنصرى
		١ - محاكمة " الوعى الأسود " في شخص زعما منظمة
٢٥	١٣٢-١٢٧	الطلاب الافريقيين الجنوبيين ومؤتمر السود
		٢ - محاكمات أعضاء المنظمة الوطنية للشباب في
٢٧	١٤٣-١٣٣	جوهانسبرغ

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	
		٣ - محاكمة أعضاء الحركة الطلابية الافريقية الجنوبية
٢٩	١٥٤-١٤٤	في غراهامزتاون
		٤ - محاكمات أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي في
٣١	١٦١-١٥٥	بيترماريتزبورغ
٣٢	١٦٥-١٦٢	٥ - محاكمة السيد بيترس تشابالا لا
٣٢	١٦٩-١٦٦	٦ - محاكمة السيد بيرنارد تريفور بلوم
٣٣	١٧٧-١٧٠	٧ - محاكمة السيد اريك مولوبي
		٨ - محاكمة السيد هاملتون ، والسيد وايمرز ،
٣٤	١٧٨	والسيد رامروك
٣٤	١٨٢-١٧٩	٩ - محاكمة السيد بريتينباخ
٣٥	١٨٤-١٨٣	١٠ - محاكمة السيد ريموند ساتنر
٣٥	١٨٧-١٨٥	١١ - محاكمة السيد راكن وزوجته والسيد كرونين
		١٢ - محاكمة زعماء الاتحاد الوطني لطلاب افريقيا
٣٥	١٩٠-١٨٨	الجنوبية.
٣٦	٢٠٠-١٩١	جيم - اساءة معاملة السجناء وتعذيبهم
٣٨	٢٢٥-٢٠١	خامسا - تعزيز القوات العسكرية
٣٩	٢٠٨-٢٠٧	ألف - قانون عام ١٩٧٦ بتعديل قانون الدفاع
٤٠	٢١٥-٢٠٩	باء - التوسع في القوات المسلحة
٤١	٢١٧-٢١٦	جيم - صناعة الأسلحة.
٤٢	٢٢٤-٢١٨	دال - استيراد الأسلحة
٤٤	٢٢٥	هاء - التطورات الأخرى
٤٥	٢٤٧-٢٢٦	سادسا - الألعاب الرياضية والفصل العنصرى
		ألف - التقدم المحرز في حملة مكافحة الفصل العنصرى
٤٥	٢٣٢-٢٢٦	في ميدان الألعاب الرياضية.

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>المفكرات</u>	
٤٦	٢٤٤—٢٣٣	باء — استمرار التبادل الرياضي مع افريقيا الجنوبية . . .
٤٨	٢٤٧—٢٤٥	جيم — سياسة جديدة للألعاب الرياضية

المرفق الثاني

٥١	<u>قائمة بوثائق اللجنة الخاصة</u>
----	-----------------------------------

المرفق الأول

استعراض التطورات في افريقيا الجنوبية منذ

ايلول / سبتمبر ١٩٧٥

أولا - مقدمة

١ - كان العام الماضي أحفل عام بالأحداث في تاريخ الكفاح من أجل التحرير في افريقيا الجنوبية وبالجهود الدولية المبذولة لنصرة ذلك الكفاح .

٢ - وتجدر الإشارة الى أن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أوضحت في تقريرها الماضي^(١) أن المناورات التي لجأ اليها نظام الحكم الافريقي الجنوبي ، في أعقاب انهيار الاستعمار البرتغالي ، لببلة الرأي العالمي ولتدعيم مركزه قد باءت بالفشل . فقد وعد النظام القائم على الفصل العنصري في بيان ألقى أمام مجلس الأمن في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٤ بأن يتخلى عن سياسة التمييز العنصري ولكنه اتخذ بدلا من ذلك مزيدا من التدابير لتطبيق الفصل العنصري ، خاصة بالتعجيل في انشاء البانتوستانات . ورغم أنه كان قد عرض أن يتعاون مع الدول الافريقية المستقلة لتأمين ايجاد حل سلمي في روديسيا الجنوبية ، فقد استمر في تعزيز نظام سميث غير الشرعي برفضه تنفيذ مقررات مجلس الأمن الالزامية .

٣ - وقد قام نظام الفصل العنصري ، في الوقت الذي يدعي فيه أنه يسعى الى السلم ، بزيادة ميزانيته العسكرية زيادة كبيرة وبتشديد أعمال القمع التي يمارسها ضد جميع خصوم الفصل العنصري في افريقيا الجنوبية . ففي ايلول / سبتمبر ١٩٧٤ عندما اظهر السود ايتهاجهم بانتصار جبهة تحرير موزمبيق (فريليمو) ، شن هذا النظام حملة اعتقالات واسعة في جميع أنحاء البلاد شملت زعماء حركة " الوعي الأسود " ، وقد اتسعت شبكة القمع في الأشهر التالية بحيث شملت عديدا من الطلبة والكتاب وغيرهم . ومن بينهم عدد من البيض المعارضين للفصل العنصري .

٤ - وقد عجلت هذه التطورات بحدوث أزمة زابها تفاقم عدوان افريقيا الجنوبية على دول افريقية مستقلة وما اتسمت به اجراءاتها ضد سكان البلد السود من وحشية هائلة ، فكشفت هذه التطورات النقاب عن حقيقة ما يسمى بسياسة " الانفراج " أو " الحوار " التي تتبناها نحو الدول الافريقية المستقلة كما وضعت حدا فعليا لجميع احتمالات بدء حوار مجد داخل افريقيا الجنوبية .

٥ - وازاء تزايد مقاومة الشعب المضطهد وضع نظام بريتوريا قوانين صارمة جديدة ولم يتورع عن ارتكاب مجزرة ضد الطلبة في سويتو ، الضاحية الافريقية في جوهانسبرغ ، عندما تظاهروا في ١٦

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٢ (A/10022) .

حزيران/يونيه ١٩٧٦ احتجاجا على فرض اللغة الافريكانية في المدارس الثانوية . وفي محاولة لارهاب حركة " الوعي الأسود" التي أصبحت قوة مؤثرة في توحيد صفوف كل الشعب الأسود ، وخاصة الطلبة والشباب ، لمناهضة الاضطهاد والعنصرى ، أتبع نظام بريتوريا تلك المجزرة باعتقال آلاف الأشخاص ، من بينهم جميع زعماء الحركة تقريبا . بيد أنه خلافا لتقديراته ، أمتدت المقاومة من سويتو الى كل منطقة من البلد . وراح الافريقيون والملونون والهنود يتحدون الرصاص والهرات مطالبين باطلاق سراح زملائهم . وساندتهم في ذلك اعداد لم يسبق لها مثيل من العمال الافريقيين الذين انضموا الى حركة اضراب عن العمل استمرت ثلاثة أيام .

٦ - وقد أثارت مذبحه الطلبة الافريقيين علي يد نظام الفصل العنصرى ، والمقاومة الباسلة التي ابدتها الشعب ، اهتماما عالميا وتمخضت عن تأييد متزايد لكفاح شعب افريقيا الجنوبية في سبيل الحرية . وأصبحت مشكلة الفصل العنصرى من القضايا الرئيسية التي تهم المجتمع الدولي بصورة ملحّة .

ألف - العدوان على الدول الافريقية المستقلة

٧ - عمد نظام الحكم في بريتوريا ، بشنه عدوانه على أنغولا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥ عشية استقلال ذلك البلد . وبعد أن كان قد قام بعد غزوات داخل أراضيها بدأت في ٨ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، الى متامرة يائسة . فقد سعى ، عن طريق استعراض قوته العسكرية والقيام بحملة دعائية واسعة النطاق ، الى ارباك الدول الافريقية وحمل الدول الغربية على الانضمام اليه في عمل عسكري يؤدي بالتالي الى خروجه من عزلته . وكان يأمل في اقامة دولة عازلة مستقلة في أنغولا أو المحافظة على احتلاله العسكري للجزء الجنوبي منها ، كيما يخدم كفاح الشعب الناميبي في سبيل الحرية .

٨ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، ألقى الفريق ماغينوس مالان ، قائد جيش افريقيا الجنوبية ، خطابا عن طريق الاذاعة قال فيه متفاخرا :

" لا شك في أن قوتنا العسكرية تلعب دورا كبيرا في سياسة الانفراج التي يتبعها حاليا زعمائنا ، ذلك أن الانفراج لا يمكن أن ينجح الا اذا كنا نتكلم من موقف قوة " (٢) .

٩ - ولكن هذه المغامرة فشلت فشلا ذريعا ، لا بسبب المقاومة التي ابدتها الشعب الانغولي فبسبب بل وكذلك نتيجة لعدم استعداد الدول الغربية التحالف مع افريقيا الجنوبية ، وبسبب معارضة الشعب الأسود في افريقيا الجنوبية للعدوان الذي يريثكه مضطهدوه .

١٠ - ومرة أخرى وجد نظام بريتوريا نفسه معزولا ، وهو ما اتضح في ادانة مجلس الأمن له في اذار/مارس ١٩٧٦ (قرار المجلس ٣٨٧ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣١ اذار/مارس ١٩٧٦) . وهكذا انهارت جهوده الرامية الى تحقيق ما يسمى بـ " الانفراج " . وكانت هزيمته عامل تشجيع لشعب افريقيا الجنوبية المضطهد في كفاحه من أجل الحرية .

(٢) مجلة " ساوث افريكان دايجست " ، بريتوريا ، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ .

١١ - وقد دفع اليأس النظام الافريقي الجنوبي الى شن اعمال عدوانية متكررة ضد جمهورية زامبيا ، وكانت جميعها محل اذانة من مجلس الأمن في تموز/يوليه ١٩٧٦ (قرار المجلس ٣٩٣ (١٩٧٦) ، المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٦) . ورغم هذه الاذانات ، أبلغت أنغولا وزامبيا عن انتهاكات مستمرة لاقليميهما من قبل نظام الحكم في افريقيا الجنوبية .

١٢ - وأصبح واضحا أن النظام الإفريقي الجنوبي نظام عدواني بصفة أساسية ؛ فهو يواصل سياسته القائمة على الفصل العنصرى في إفريقيا الجنوبية واحتلاله غير الشرعى لنايبيا ، متوعدا ومهاجما الدول المستقلة المجاورة له التي تساعد حركات التحرير في كفاحها المشروع من أجل تقرير المصير والحرية وفقا لقرارات الأمم المتحدة .

١٣ - وتجدر الإشارة الى أن وزير دفاع افريقيا الجنوبية ، السيد ب . و . بوثا ، كان قد هدد في ١٩ تشرين الأول / اكتوبر ، بعد هجوم شنه جيش افريقيا الجنوبية ضد ثوار المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوايو) الموجودين في أنغولا ، بأن قوات الدفاع الافريقية الجنوبية لن تتردد في تعقب المتمردين من رجال سوايو الى ما وراء حدود البلاد ، وفي اباداة قواعدهم في الاقاليم المجاورة (٣) .

باء - الأزمة الخطيرة في افريقيا الجنوبية

١٤ - ان الانتفاضة التي عمت افريقيا الجنوبية كلها في أعقاب مذبحه سويتو في ١٦ حزيران /يونيه ١٩٧٦ ، أثبتت بوضوح أن السود ، الذين يمثلون الغالبية العظمى من سكان البلد ، متحدون في معارضة الفصل العنصرى ومعارضة التوصل الى أى حلول وسط مع تلك السياسة اللاانسانية . فقد أظهروا رفضهم لرؤساء القبائل المعيّنين من قبل الحكومة والمسؤولين في البانتوستانات وأعضاء مؤسسات الفصل العنصرى الذين حاول النظام العنصرى تنصيبهم بالاكراه زعماء للسود .

١٥ - وفي أعقاب مذبحه سويتو ، دعا عدد كبير من منظمات البيض ومن زعمائهم ذوى النفوذ - بما في ذلك الصحافة والدوائر الأكاديمية الإفريقية ورجال الأعمال - الى ايلاء مزيد من الاهتمام للآراء الإفريقية ، والى إعادة التفكير في مستقبل البلد . ونادوا ، على وجه الخصوص بعدم اعتبار السود الحضريين مقيمين مؤقتين ، وبالتشاور معهم بشأن الأمور المتعلقة برافاهم (٤) .

١٦ - وبالرغم من أن الاصلاحات التي نادوا بها كانت أقل كثيرا من المساواة الكاملة التي يلحها بها الافريقيون فقد مثلت اتجاها في الرأي له مغزاه . مثال ذلك ، أن الغرفة التجارية لاقليم تنزانيا اقترحت ، في مذكرة وجهتها الى رئيس الوزراء فورستر في آب/اغسطس ١٩٧٦ ، ما يلي : (أ) الاعتراف بالسود الحضريين بوصفهم مقيمين دائمين ومنحهم حقوق ملكية الأرض في المناطق الافريقية ؛ (ب) منح المركز البلدى للمناطق الافريقية ومنحها الحق في أن تكون لها مجالس بلدية منتخبة ؛ (ج) توفير التمويل

(۳) صحیفہ "راند دیلی میل"، جوہانسبرگ، ۲۰ تشرین الاول / اکتوبر ۱۹۷۵ء۔

(۴) صحیفہ "فاینشال میل"، جوہانسبرگ، ۲۰ آب/اگست ۱۹۷۶ء۔

الكافي لاسكان السود الحضريين ؛ (د) ادخال التحسينات في تسهيلات العيش في المناطق الافريقية وفي مرافق النقل ؛ (هـ) بدء العمل فيها بالتعليم المجاني الالزامي ، مع توفير الكتب والمواد المدرسية مجانا ؛ (و) اعادة النظر في التشريعات التمييزية ؛ (ز) ازالة القيود التي تحول دون ترقى السود الى الأعمال التي تتطلب مهارات في ميدان الصناعة .

١٧ — ولكن النظام العنصرى رفض اجراء أى تغيير ندى مغزى أو أى تشاور مع زعماء الشعب الحقيقيين ، وأوضح أنه لن يتخلى عن سياسة الفصل العنصرى . فقام باعتقال جميع الأشخاص الذين تعتبرهم الجالية السوداء ممثلين لها ، معلنا أنه لن يستمع الا الى من يختارهم من الزعماء ولغرض واحد فقط هو تقديم " المظالم " . وقد انعكس موقفه هذا في بيان ألقاه وزير الشرطة ، السيد جيمي كروغر ، في آب/اغسطس ١٩٧٦ ، عندما دعا الى " تغيير السرعة ، لا الى تغيير السياسة " ، أى الى التنفيذ الاسرع للفصل العنصرى .

١٨ — وفي ٣٠ ايلول/سبتمبر ، رفض رئيس الوزراء فورستر رفضا قاطعا مطالب واسعة النطاق بعقد مؤتمر وطني متعدد الأعراق لبحث مشاكل البلد .

١٩ — وقد اضطر ذلك الرفض حتى زعماء البانتوستانات الى أن يعلنوا في اجتماع عقدوه في آب / اغسطس ١٩٧٦ ان دأب حكومة افريقيا الجنوبية على رفض منح السود حقوق الانسان الأساسية الى أن ترغمها المواجهة على أن تفعل ذلك قد اوضح للبلد وللعالم ان الحكومة ليست على استعداد للاستماع الا الى لغة واحدة هي العنف .

٢٠ — وفي غضون ذلك ، شرع نظام بريتوريا في الاسراع بتنفيذ مخطط البانتوستانات ، الذى يمثل العنصر الرئيسى في اطار الفصل العنصرى . فقد عجل باجراء ترتيبات لمنح " استقلال " زائف لاقليم الترانسكي في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦ ، ووضع تشريعا لحرمان مايربو على ٣ ملايين فرد ينحدرون من اقليم الترانسكي من جنسية افريقيا الجنوبية في ذلك التاريخ . وكان المفروض أن تكون هذه هي الخطوة الأولى في تنفيذ خطة شيطانية يستهدف من ورائها النظام الذى انتخبته اقلية بيضاء ، حرمان الافريقيين الذين يشكلون ٧٠ في المائة من سكان البلد ، من جنسيتهم لغرض سيطرته الكاملة على ٨٧ في المائة من أراضي افريقيا الجنوبية .

جيم — الأزمة الاقتصادية

٢١ — لقد مرت افريقيا الجنوبية بأزمة اقتصادية خطيرة نتيجة لانخفاض سعر الذهب وازدياد النفقات العسكرية ، والتدخل في أنغولا ، والآثار التضخمية لسياسة الفصل العنصرى ، والثورة الشعبية داخل البلد . فاضطرت الى تخفيض سعر الراند بنسبة ١٧ر٩ في المائة في ٢١ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، وجاء في " النشرة الفصلية " التي يصدرها مصرف الاحتياطي الافريقي الجنوبي أن الناتج الاجمالي القومي انخفض بنسبة ١٥ في المائة من حيث القيمة الحقيقية وبنسبة ٤ في المائة للفرد الواحد في عام ١٩٧٥ (٥) . وقد ارتفعت الديون الاجنبية من ٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في ١٩٧٤ الى ١٢ في المائة في ١٩٧٦ (٦) .

(٥) المرجع نفسه ، جوهانسبرغ ، ٩ نيسان/ابريل ١٩٧٦ .

(٦) صحيفة " راند ديلي ميل " جوهانسبرغ ، ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ .

٢٢ - ولذلك ، وجد النظام الافريقي الجنوبي أن من الضروري الحصول على قروض واستثمارات اجنبية هائلة . واستنادا الى ما جاء في بيان وزير المالية في ٣١ اذار/مارس ١٩٧٦ ، عند تقديم ميزانية ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، فان التدفق الرأسمالي الصافي كان قياسيا ان بلغ ٧٧٤ مليون راند في عام ١٩٧٥ ، منه مبلغ ٢٦٣ مليون راند كان رأسمال قروض طويلة الأجل . وقد مثل تدفق رأس المال ٢٣ في المائة من الاستثمار المحلي الاجمالي ، مقابل ١١ في المائة في عام ١٩٧٤

٢٣ - وفي الأشهر الثلاث الأولى من عام ١٩٧٦ ، بلغ مجموع ما أعلن أن افريقيا الجنوبية قد اقترضته من سوق الدولار الأوروبية ٣٥٠ مليون دولار ، مقابل ٣٢١ مليون دولار في سنة ١٩٧٥ بأكملها . وبالإضافة الى ذلك ، قامت افريقيا الجنوبية بترتيب صفقة تبادل للذهب مع مصارف سويسرية كانت قيمتها الفعلية بمثابة قرض بمبلغ يتراوح بين ٥٠٠ مليون و ٦٠٠ مليون دولار (٧) .

٢٤ - ومنذ ذلك الحين يواجه نظام الحكم في افريقيا الجنوبية صعوبات متزايدة في اقتراض أموال من الخارج . ان سبق له أن حصل على قروض هائلة من اوروبا الغربية ، كما ان المستثمرين الأجانب بدأوا يفقدون ثقتهم به نتيجة لعدوان افريقيا الجنوبية في انغولا ونتيجة للأحداث التي تقع داخل افريقيا الجنوبية نفسها .

٢٥ - فقد صرح رئيس مصرف باركليز ، السيد أ . ف . تيوك ، في الاجتماع السنوي العام للمصرف في لندن بتاريخ ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٦ بأن الجاذبية الاقتصادية التي تتمتع بها افريقيا الجنوبية قد تدهورت في الأعوام الثلاثة الماضية . وقال ان بيع سندات القروض المقدمة الى افريقيا الجنوبية واجزاء الجنوب الافريقي الأخرى أصبح الآن أصعب بكثير مما كان عليه قبل ثلاث سنوات (٨) .

٢٦ - وكتبت صحيفة " راند ديلي ميل " في ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، مايلي :

" . . . أن عائدات سندات القروض الافريقية الجنوبية في سوق السندات الأوروبية اعلى حاليا بنسبة تتراوح بين ٢ و ٤ في المائة من عائدات سندات استراليا ونيوزيلندا ، فتلك هي المكافأة السياسية . ولكن هذه السوق في الواقع مقلقة بصورة فعالة في وجه افريقيا الجنوبية وأية اصدارات جديدة من سنداتها في المستقبل القريب . "

٢٧ - وكما هو متوقع ، اضطر السود الى تحمل عبء الصعوبات الاقتصادية التي جاءت في شكل ارتفاع تكاليف الأغذية والنقل وفي شكل بطالة . ونتيجة لهذه الأزمة الاقتصادية ، ازداد ميل النقابات العمالية البيضاء الى معارضة اتاحة الفرصة أمام الافريقيين للترقي الى الحرف التي تتطلب مهارات .

٢٨ - وقد ارتفع معدل البطالة بين الافريقيين ارتفاعا حادا ، ففي ٩ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ذكرت صحيفة " فايننشال ميل " التي تصدر في جوهانسبرغ أن ١٠٠٠٠ افريقي كانوا ينضمون كل شهر الى صفوف العاطلين عن العمل . ووفقا لتقديرات الصحيفة ، ارتفع عدد الافريقيين العاطلين عن العمل من ٣٦٦٠٠٠ في منتصف عام ١٩٧٣ الى ٤١٧٠٠٠ في منتصف عام ١٩٧٥ ، وانه سيصل الى

(٧) صحيفة " فايننشال ميل " ، جوهانسبرغ ، ٩ نيسان/ابريل ١٩٧٦ .

(٨) صحيفة " راند ديلي ميل " ، جوهانسبرغ ، ١٤ نيسان/ابريل ١٩٧٦ .

... ٥٥٠ في منتصف عام ١٩٧٦ . وحددت تقديرات أخرى عدد الافريقيين العاطلين عن العمل بما يصل الى مليونين . وقد قابلت الزيادة المتواضعة في أجور الافريقيين منذ عام ١٩٧٣ تخفيضات كبيرة في القوة العاملة الافريقية أجراها عدد كبير من الصناعات . فمنذ مذبحه سويتو ، بدأت الحكومة، وكذلك أصحاب العمل ، في فصل عديد من العمال الافريقيين مما ضاعف أعداد العاطلين .

دال - الجهود الرامية الى الخروج من العزلة

٢١ - وجد نظام بريتوريا مع انهيار عدوانه في أنغولا ، والادانة الجماعية له من منظمة الوحدة الافريقية ، نفسه أكثر عزلة . فقد كشفت له مغامرته في أنغولا انه ما من حكومة في العالم ترغب في أن تربط نفسها به كحليف . وقد حاول الخروج من عزلته بتعزيز رواهطه مع اسرائيل ، وبالتقرب الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية عارضا عليها تعاونه في تجنب نشوب صراع أوسع في الجنوب الافريقي .

٣٠ - وقد تم استعراض تطور العلاقات بين اسرائيل وافريقيا الجنوبية في تقرير خاص أصدرته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ (A/31/22/Add.2 - S/12150/ Add.2) (١٦) .

٣١ - وفيما يتعلق بالولايات المتحدة ، تجدر الإشارة الى أن وزير خارجيتها ، هنري أ. كسنجر، عرض في خطاب ألقاه في لوساكا يوم ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٧٦ مساندة الولايات المتحدة للحل السلمي في الجنوب الافريقي . وحث افريقيا الجنوبية على استخدام نفوذها في ساليسموري لايجاد تسوية عن طريق التفاوض من أجل التحول الى حكم الأغلبية في روديسيا الجنوبية . ودعا النظام الى اعلان جدول زمني محدد لتحقيق تقرير المصير في ناميبيا وللسماع لجميع السكان والفئات في ناميبيا بالأعراب عن آرائها بحرية ، تحت اشراف الأمم المتحدة ، بشأن المستقبل السياسي لبلدهم وهيكله الدستوري . وأعرب عن قلقه ازاء الفصل العنصري في افريقيا الجنوبية وأعلن ان الولايات المتحدة ستستمر في تشجيع التغيير السلمي والعمل على احداثه .

٣٢ - ورغم أن السيد كسنجر واصل انتقاد الفصل العنصري والدعوة الى انهاء التمييز العنصري المؤسسي ، فقد رحب بنظام الحكم في افريقيا الجنوبية بالاتصالات التي أعقبت ذلك مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية . وقد اجتمع السيد كسنجر نفسه مع رئيس الوزراء فورستر في باقاريا يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران / يونيه ١٩٧٦ ، وفي زيوريخ من ٤ الى ٦ ايلول / سبتمبر وفي بريتوريا من ١٨ الى ٢٠ ايلول / سبتمبر .

٣٣ - وأيا كانت نوايا الولايات المتحدة ، فقد اعتبر نظام الحكم في افريقيا الجنوبية اقامة هذه الاتصالات مع الولايات المتحدة بمثابة انجاز دبلوماسي من شأنه التخفيف من الضغوط الخارجية التي

(١) للاطلاع على النص المطبوع أنظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٢ ألف (A/31/22/Add.1-3) ، الوثيقة A/31/22/Add.2 .

يتعرض لها . ورأى فيها زعماً النظام وصحافة افريقيا الجنوبية بداية اقرار من الولايات المتحدة بأن
لا افريقيا الجنوبية دوراً قيادياً في الجنوب الافريقي واعتقدوا انه لن يكون هناك ضغط من أجل اجراء
تغيير جذري في افريقيا الجنوبية . وكانوا يأملون في أن يساعدهم ذلك على اقامة اتصالات مع الدول
الافريقية المستقلة .

٣٤ — وصح السيد س. ب. مولدر ، وزير الاعلام ، في مقابلة اذاعية أجريت معه في آب/اغسطس
١٩٧٦ بأنه لا يعتقد أن الولايات المتحدة " تطالبنا بأن نصل الى المدى الذى يكون فيه لكل رجل
صوت واحد في هذا البلد . فأنا لم أشعر بذلك أبداً " . وأضاف قائلاً :

" أعتقد أننا لو نجحنا في الاعتراف بكرامة كل شخص . . . ولو نجحنا في وضع سياسات
مقبولة تمكن السود أيضاً من تحقيق مُثلهم السياسية . . . فاننا سنلقى قبولاً لدى
الولايات المتحدة بصرف النظر عن كوننا ماضين في تنفيذ المسائل الأساسية التي تقو عليها
سياستنا " (١٠) .

وكتبت صحيفة " دى فادرلاند " في ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ ما يلي :

" غالباً ما يبرز ، في التعليقات الصادرة حتى الآن على اجتماع فورستر — كسنجر ،
عامل واحد هو — الدور الحيوى الذى يتعين على افريقيا الجنوبية أن تلعبه في مستقبل شبه
القارة التي تشكل جزءاً منها " .

وعُلقَت صحيفة " دى بيلد " الموالية للحكومة في ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ الذى صادف الذكرى
السنية العاشرة لتعيين السيد ب. ج. فورستر رئيساً للوزراء بما يلي :

" بالرغم مما يثار حالياً من ضجة ، تظل حقيقة أن السنوات العشر التي أمضاها السيد
فورستر رئيساً للوزراء قد حققت لافريقيا الجنوبية مركز سلطة لم يسبق له مثيل في شؤون الجنوب
الافريقي .

" وما علينا الا أن نقارن زيارة تتم هذا الأسبوع مع ظروف زيارة ماثلة تمت منذ ١٦
عاماً مضت .

" ففي عام ١٩٦٠ جاء السيد ماكميلان الى هنا لالقاء كلمة وحيدة استبعد فيها
تماماً افريقيا الجنوبية وحكومتها كعاملين هامين . وفي هذا الأسبوع ، يجيء الى هنا الدكتور
كسنجر لأنه يعترف بأن بلدنا ، ورئيس وزرائنا بصفة خاصة ، هما العامل الرئيسى في التطور
السلمي للجنوب الافريقي " .

(١٠) صحيفة " ناستار " ، جوهانسبرغ ، الطبعة الاسبوعية المرسلة بالبريد الجوي ،

١٤ آب/اغسطس ١٩٧٦ .

ثانياً - الانتفاضة الوطنية ضد الفصل العنصري

٣٥ - سبق للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أن استعرضت التطورات المتصلة بمجزرة سويتو التي وقعت في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٦ وما تبعها من أحداث في تقرير خاص رفعت إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن بتاريخ ٤ آب/أغسطس ١٩٧٦ (A/31/22/Add.1 - S/12150/Add.1) (١١) وفيما يلي عرض موجز لبعض النواحي الهامة للانتفاضة الوطنية التي تلت ذلك والتطورات التي حدثت بعد تقديم التقرير الخاص .

٣٦ - بالرغم من أن السبب المباشر لقيام الطلبة الأفريقيين بمظاهرات في سويتو في ١٦ حزيران/يونيه كان يرجع إلى فرض اللغة الأفريكانية كواسطة للتعليم في المدارس الثانوية ، فقد كان من الواضح أن ذلك كان نتيجة للامتعاض العميق الجذور تجاه قمع الشعب الأفريقي واستغلاله وتجاه التمييز في جميع المجالات .

٣٧ - وعلى حد قول السيد مكسوليسي مفوفو ، في آب/أغسطس ، والرئيس بالنيابة لمؤتمر السود :
" . . . أيا كانت الأشكال التي ظهرت بها الاحتجاجات والقتال في البداية ، فإنني أعاقها جميعاً . يكمن رفض السود الكامل لنظام القمع والاضعاع والاستغلال الذي توطىءه الدولة السمات نظرية الانماء المنفصل أو الفصل العنصري " (١٢) .

٣٨ - وقبل ذلك كان مجلس كنائس أفريقيا الجنوبية قد حذر في ١٧ حزيران/يونيه مما يلي :
" أن كون المواجهة قد اجتذبت إليها أطفال المدارس ينطوي على دلالة مخيفة وهي أن مشاكل السود ليست فحسب مسألة سياسية بل إنها قد أصبحت مسألة ألم شديد واسع الانتشار ، يشمر به حتى الأطفال ، وإنها يمكن أن تتصاعد لتصبح كارثة وطنية . . .
" أن شرعية قيمة الطائفة تجعل من المستحيل إسكات احتجاجهم بالبنادق " (١٣) .

٣٩ - وقد فشلت المذبحة الوحشية التي تعرض لها الطلبة الأفريقيون والقمع الشامل الذي يمارسه النظام العنصري في إسكات المقاومة . وببداً وأن وجود رجال الشرطة في الضواحي السوداء قسداً أثار روح العدا ، بدلاً من أن يخيف الناس . وانتشرت المظاهرات المناهضة للفصل العنصري بسرعة من مدينة إلى أخرى في جميع أنحاء البلد ، بما في ذلك المناطق المحتجزة للأفريقيين ، اشترك فيها مئات الألوف من الناس تحدياً لرجال الشرطة . وخرج عشرات الألوف من الشباب الملونين في كيب تاون والمنطقة المحيطة بها أعراباً عن تضامنهم مع الطلبة الأفريقيين ، وتحداً وحشية رجال الشرطة .

(١١) للاطلاع على النص المطبوع أنظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٢ ألف (A/31/22/Add.1-3) ، الوثيقة A/31/22/Add.1 .

(١٢) مجلة " هيك اند وورلد " ، جوهانسبرغ ، ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٦ .

(١٣) صحيفة " الغارديان " ، لندن ، ١٨ حزيران/يونيه ١٩٧٦ .

٤ - وقام الطلبة في مدارس كثيرة باضرابات ومظاهرات تضامنا مع زملائهم في سويتو ، وطالبوا بإطلاق سراح السجناء . ونتيجة للمظاهرات اغلقت الجامعات الثلاث المفصلة عنصريا والمخصصة للافريقيين ، والجامعة المخصصة للملونين ، ومئات المدارس الثانوية . ونظمت مظاهرات ضخمة في جامعة الهنود في ديربان ، مما أسفر عن اغلاقها لعدة أيام . ولجأ رجال الشرطة الى اطلاق النار والهجوم بالهراوات لقمع مظاهرات الطلبة ، فقتل كثير من الطلبة الشباب أو جرحوا ، واعتقل ألوف منهم .

٤١ - وبحلول ٣٠ آب/اغسطس ، كان العدد الرسمي للإصابات ٢٩٤ قتيلا و ٢٥٠٠ جريح . ومن المعتقد أن العدد الفعلي كان أعلى من ذلك كثيرا . وفي ١٥ أيلول/سبتمبر اعترف العقيد ج . ج . جيرير ، من شرطة جوهانسبرغ ، بأن الخسائر في الارواح لم تعرف في ١٣٥ حادثة مستقلة على الاقل فتح فيها رجال الشرطة نيران اسلحتهم على المتظاهرين ووقعت في الفترة بين ١٦ حزيران/يونيه و ٣٠ آب/اغسطس . وأشار الى أن رجال الشرطة قد اطلقوا خلال تلك الفترة ٣٦٣ ١٦ عيارا ناريا (١٤) .

٤٢ - وكان من بين الملامح الهامة لهذه الانتفاضة اشتراك العمال الافريقيين على نطاق واسع في تأييد الطلبة . وذكرت الصحف أن عمال سويتو قد قاموا باضراب بالبقا* في المنازل من ٤ الى ٦ آب/اغسطس للمطالبة بإطلاق سراح المسجونين من الطلبة ، وبينهم الكثير من الاحداث الذين احتجزوا سرا لعدة أسابيع ، وأن ٦٠ في المائة من القوة العاملة الافريقية في جوهانسبرغ قد اشتركت فيه ، وهي نسبة مثوية كبيرة بالنظر الى ما مارسته الشرطة من تخويف وغير ذلك من العوامل . وذكر أن اضرابا آخر لمدة ثلاثة أيام اعتبارا من ٢٣ آب/اغسطس قد نجح بنسبة ٨٠ في المائة . وتكرر أن اضرابا ثالثا لمدة ثلاثة أيام من ٢٠ أيلول/سبتمبر قد نجح بنسبة ٧٥ في المائة في جوهانسبرغ ، و ٥٠ في المائة في كيب تاون في حين وصف المجمع الصناعي في ايساندوب بأنه تحول الى مدينة أشباح عند ما قام العمال الافريقيون بالاضراب .

ألف - الاعتقالات والمحاكمات والاستفزازات

٤٣ - من المعتقد أنه قد تم اعتقال ما يقرب مجموعه من ٥٠٠٠ شخص خلال المظاهرات التي تلت مذبحه سويتو ، من بينهم مئات الطلبة من الجامعات والكليات ، وعدد من المدرسين ومديري المدارس . وكان معظم العدد الباقي من الية المدارس الثانوية . وبالإضافة الى ذلك ، احتجز جميع قادة حركة "الوعي الاسود" تقريبا بموجب قوانين تنص على الاحتجاز لأجل غير مسمى للأشخاص الذين يعرضون أمن الدولة للخطر .

٤٤ - وفي المحاكم وجهت الى عدد من الاشخاص ، في محاكمات جماعية ، ارتكاب اعمال عنف ضد الجمهور والتجمهر لفرض احداث الشغب وغير ذلك من الجرائم والجنح . وصدرت بحقهم أحكام قاسية ، تراوحت في العادة من ستة أشهر الى ثلاث سنوات في السجن . وحكم على كثير من الطلبة

(١٤) صحيفة "راند ديلي ميل" ، جوهانسبرغ ، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ .

دون سن العشرين بالعقاب البدني الشديد . وفي ١٦ أيلول/سبتمبر حكم حتى على طفل افريقي عمره ٨ سنوات في بورت اليزابيث بخمس جلدات بتهمة حضور تجمع غير قانوني .

٤٥ - ولجأ النظام العنصري ، وقد عجز عن احتواء هذه الانتفاضة الشاملة ، على ما يبدو والى الاستفزازات المثيرة للاشمئزاز . ففي ٤ آب/اغسطس ، جرت محاولتان لالقاء قنابل نفطية على منزلي كل من السيدة ويني منديلا ، وهي من قادة جمعية الآباء والأمهات السود في سويتو ، والسيد بيتر ماغوياني ، وهو مصور افريقي بارز . ومن ٢٤ الى ٢٦ آب/اغسطس قام مئات من العمال المهاجرين في سويتو بحركة هيجان ، فقتلوا بالناجل والمدى الضخمة الطلبة الافريقيين وغيرهم دون تمييز . واسفر ذلك عن مقتل ما لا يقل عن ٢١ شخصا واصابة عشرات آخرين بجراح . وطبقا لما ذكره شهود العيان ، وقف رجال الشرطة المدججون بالسلاح مكتوفي الايدي ، ولم يفعلوا شيئا لحماية الضحايا (١٥) .

٤٦ - وبالرغم من النفي الرسمي ، فقد ظهرت أدلة على ان رجال الشرطة هم الذين حرصوا العمال المهاجرين . وقد سمع احد مراسلي صحيفة "راند ديلي ميل" رجال الشرطة يقولون للعمال : "اذا الحقتم اضرارا بالمنازل فانكم ستجبروننا على اتخاذ اجراءات ضدكم . . . فلقد أمرتم بالقتل فقط" (١٦) .

باء - عنف الشرطة

٤٧ - تبين جميع التقارير المتاحة ان الشرطة لجأت الى العنف الجماعي الهوجائي لاختصاص المقاومة . فكانت تطلق النار على المتظاهرين المسالمين حتى حينما كان هؤلاء يناشدون رجال الشرطة عدم اطلاق النار . وكان رجال الامن الاهليون البيض ينضمون في بعض الحالات الى الشرطة .

٤٨ - ويوضح التقرير التالي ، الوارد من كيب تاون مدى العنف الذي استخدمته شرطة افريقيا الجنوبية ضد الصغار من الشباب :

"استخدمت الشرطة الهراوات ضد التلاميذ داخل مدرسة الكسندر سنتون الثانوية في اثلون واطلقت القنابل المسيلة للدموع في ملاعب المدرسة . وعند ما سخر الطلبة بذلك واستخدموا خراطيم المياه لاغراق القذائف ، هاجمهم رجال الشرطة بالهراوات ، فلانوا بالفرار .

"وبعد ذلك بعشرين دقيقة اقتحمت فرقة مكافحة الشغب مدرسة الكسندر سنتون الثانوية للمرة الثانية بعد أن رجعت السيارات المارة في المنطقة بالحجارة . وحينما رأى التلاميذ رجال الشرطة قادمين ، هرعوا الى حجرات المدرسة واغلقوها على أنفسهم .

(١٥) صحيفة "ذا ستار" ، جوهانسبرغ ، الطبعة الاسبوعية المرسلة بالبريد الجوي ،

٢٨ آب/أغسطس ١٩٧٦ .

(١٦) صحيفة "راند ديلي ميل" ، جوهانسبرغ ، ٢٦ آب/أغسطس ١٩٧٦ .

" وحاول رجال الشرطة فتح الابواب عنوة ولكنهم فشلوا . وبعد ذلك حطموا النوافذ في حجرات الدراسة العليا والقوا قتابل مسيلة للدروع الى الداخل .

" واندفع الاطفال المذعورون الى الخارج ليقابلوا بسيل من الضربات بهراوات رجال الشرطة . ودوت طلقات البنادق في أرجاء الفناء فراح التلاميذ يجرون في جميع الاتجاهات وهم يصرخون .

" ودخل احد الصحفيين العيادة المدرسية ورأى تلميذين مصابين بطلقات بندقية صيد . وكان يد أحدهم تدمي من اصابة بها أما الآخر فكان مصابا في يده وعجزه .

" اما البنات فكانت دموعهن تنهمر من أثر الفاز المسيل للدروع والذي اصاب بعضهن بالاعما . وكان بعضهن الآخر ينتحبن بطريقة هستيرية بينما كانت المدرسات يحاولن تهدئتهن .

" ورى احد رجال الشرطة نفسه على تلميذ صغير حاول الهرب عبر المرح الامامي ، ثم أخذ يركله بقدميه " (١٧) .

٤٩ - وذكر ممثل للمعهد المسيحي للجنوب الافريقي ، في بيان اصدره في آب/اغسطس ١٩٧٦ ، ما يلي :

" لقد أوشك سيل القصص الذي لا ينقطع عن الورد الى هذا المكتب ، بشأن الاعمال التي تقوم بها الشرطة ضد الابرياء ، على الوصول الى أبعاد واثيرة
" وتعج هذه القصص بحوادث الضرب والازعاج والمعاملة الفضة للابرياء من الناس الذين لم توجه اليهم اية تهمة .

" وفي اعتقادنا ان الصورة المرعبة التي رسخت الان في عقول ٢٠ مليوناً من السود عن شرطة افريقيا الجنوبية وحكومتها لا يمكن تحسينها ابداً ، الا اذا تم عقد مؤتمر وطني يدعى اليه جميع ممثلي الشعب - بمن فيهم القابعون في السجون والمقيمون في المنفى - للمساعدة في رسم طريقة حياة جديدة لمجتمعنا " (١٨) .

٥٠ - وذكرت السيدة اوشدي جين فاكاتي ، وهي مديرة المعهد المسيحي للجنوب الافريقي في مقاطعة ترانسفال ، ما يلي :

" لقد كانوا هم (أي رجال الشرطة) اول من لجأ الى اعمال العنف حينما قتلوا أولئك الاطفال الابرياء في سويتو .

" ومنذ ذلك الحين وهم يشنون ، على ما يبدو ، حملة لا هوادة فيها من الوحشية والمضايقة والتخويف ضد السود الابرياء المسالمين .

(١٧) المرجع نفسه ، جوهانسبرغ ، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ .

(١٨) مجلة "ويك اند وورد" ، جوهانسبرغ ، ١٥ آب/اغسطس ١٩٧٦ .

" أن السود لم يريدوا العنف أبدا . بيد أنهم يتسائلون الآن عن فائدة السلم وقد اختار رجال الشرطة المسلحون اللجوء الى العنف " (١٨) .

٥١ - وقد عددت مجلة " ويك اند وورلد " جوهانسبرغ ، في عددها الصادر في ١٥ آب / أغسطس ، الحوادث التالية بوصفها حوادث تصور مدى عنف الشرطة .

(١) اعتدى رجال الشرطة مرتين بالضرب على بيتر ماغوباني ، المصور الإفريقي البارز . وفي المرة الأولى ، حطمت نظارته وأصيب بجروح داخلية . وفي المرة الثانية ، ضرب بالهراوات قبل أن تسد ضربته شديدة الى وجهه أدت الى كسر أنفه .

(٢) وتعرضت إحدى المدرسات في بلدة الكسندرا للجلد بسوط ذي تسعة أطراف ، وضربت بأعقاب المسدسات وأجبرت على أن تغني أغاني باللغة الإفريقية .

(٣) وقام رجال الشرطة التابعين لمجلس إدارة شؤون البانتو في راند الغربية بكل ثمانية تلاميذ ولكمهم وجلدهم .

٥٢ - وفي أوائل ايلول / سبتمبر ، اتهم مديرو المدارس في شبه جزيرة الكاب رجال الشرطة بضرب التلاميذ بالهراوات داخل الغرف المدرسية ، وضرب أربعة مدرسين على الاقل والقاء القنابل المسيلة للدموع في حجرات الدراسة واطلاق الرصاص دون تمييز . وأصدر حزب العمل ومجلس النقابات العمالية لافريقيا الجنوبية والمجلس القضائي الاسلامي بيانات تشجب عنف الشرطة وتطلب اجراء تحقيق (١٩) .

٥٣ - بتاريخ ٣٠ ايلول / سبتمبر قرر مجلس مدينة كيب تاون في اجتماعه الشهري المعقود أن يطلب الى الحكومة اجراء تحقيق قضائي في ادعاءات " استخدام الشرطة للقوة والاسلحة النارية دون تمييز " (٢٠) .

٥٤ - ومع ذلك لم يتخذ النظام أي تدابير ، بل انه أثنى في الواقع على رجال الشرطة لالتزامهم بضبط النفس . وأشار الى انه سينتظر تقرير لجنة التحقيق المؤلفة من رجل واحد والتي كان قد عينها في حزيران / يونيه ١٩٧٦ للتحقيق في أحداث ١٦ حزيران / يونيه والتطورات المتصلة بها (٢١) . وقد قاطع معظم السود هذه اللجنة .

(١٩) صحيفة " ذا ستار " ، الطبعة الاسبوعية المرسلة بالبريد الجوي ، ١١ ايلول /

سبتمبر ١٩٧٦ .

(٢٠) صحيفة " راند ديلي ميل " ، جوهانسبرغ ، ١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ .

(٢١) عينت الحكومة القاضي السيد سيلبي ، وهو رئيس قضاة الترنسفال ، بوصفه اللجنة ، والسيد بيرسي يوتار ، وهو النائب العام للترنسفال ، ليتولى تقديم الادلة . ومعروف عن القاضي سيلبي أحكامه القاسية ضد مناوئي الفصل المنصرى ، ومن بينهم العميد السابق للكنيسة الانجيليكانية في جوهانسبرغ ، اما السيد يوتار فهو مشهور بتولي الادعاء في كثير من القضايا ضد مكافحي الفصل المنصرى وخاصة ضد المتهمين في محاكمة ريفونيا .

ثالثا - تطبيق نظام الفصل العنصرى واجراء تعديلات فى داخله

٥٥ - على الرغم مما أجراه النظام الحاكم فى بريتوريا من تعديلات طفيفة فى "توافه الفصل العنصرى" بمقصد خداع الرأى العام العالمى فى المقام الأول أو كمحاولة فاشلة لبث الفرقة بين السكان السود ، فإنه قد مضى قدما فى تطبيق "كباثر الفصل العنصرى" . وتتضمن هذه الأخيرة انشاء بانتوستانات فى سبع مساحة البلاد ، تتألف من حوالي ٢٠٠ رقعة من الأراضى المخصصة للأفريقيين ، لتصبح "أوطانا" لجميع السكان الأفريقيين فى البلاد ، ثم منح "استقلال" زائف لتلك البانتوستانات بغية تعزيز سيطرة البيض فى سائر أجزاء البلاد .

٥٦ - وتجدر الإشارة الى ان السيد هندريك فورفورد رئيس الوزراء الراحل كان قد أعلن فى عام ١٩٦١ ان النظام القائم على الفصل العنصرى قد قبل "بسبب الضغوط التى تتعرض لها أفريقيا الجنوبية ، بشكل من التجزئة ما كنا نلغى فيه لو كان فى استطاعتنا ان نتجنبه ، فابتعنا بذلك للرجل الأبيض حريته وحقه فى الاحتفاظ بالسيطرة فيما هو بلده" .

٥٧ - ومن شأن هذا المخطط الجهنمى الذى يجرى تنفيذه بالتواطؤ مع رؤساء القبائل المعينين من قبل الحكومة ، ان يعمّن نظام حكم الأقلية البيضاء من حرمان الأهالى الأفريقيين الذين يشكلون ٧٠ فى المائة من السكان من حقهم فى المواطنة فى أفريقيا الجنوبية . ومع ان الأفريقيين سيظلون يشكلون غالبية كبيرة فى "أفريقيا الجنوبية البيضاء" ، الا انهم سيعاملون كغرباء فى بلادهم . الا انهم لن يتمتعوا حتى بحقوق المهاجرين من أوروبا وانما سيسمح بوجودهم ما داموا يقومون بتلبية احتياجات السكان البيض . وسيظل السكان الملونون والهنود البالغ عددهم ٣ ملايين شخص يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية .

ألف - التحركات نحو الاستقلال الوهمى للترانسكي

٥٨ - تمثل التطور الرئيسى خلال السنة الماضية فى اتخاذ الترتيبات العاجلة لمنح "الاستقلال" للترانسكي . ويتألف الترانسكي من ثلاث وحدات مستقلة من الأراضى تفصل بينها "أفريقيا الجنوبية البيضاء" التى تعتمد الترانسكي عليها اعتمادا كبيرا .

٥٩ - ومن ميزانية الترانسكي للسنة المالية ١٩٧٦ - ١٩٧٧ البالغة ١٣٥ ٧٩٩ ٠٠٠ راند لا يزيد الايراد المتوفر من داخل الترانسكي ذاتها عن ٢٨ مليون راند ، وتشكل المنح المقدمة من حكومة أفريقيا الجنوبية ما لا يقل عن ٩٣ ٠٣٣ ٠٠٠ راند . اما الباقي فقد تضمن ٦ ملايين راند مرحّلة من السنة المالية السابقة و ١٤ مليون راند من المقرر جمعها عن طريق قروض خارجية .

٦٠ - وجاء فى تقرير نشره فى آذار/مارس ١٩٧٦ مكتب البحث الاقتصادى لشؤون البانتو ، وهو هيئة رسمية ، ما يلى :

(أ) ان الترانسكي لا يمكن ان توفر فرص العمالة الا لنحو ٣٩٥ ٠٠٠ شخص فقط من سكانها البالغ عددهم ١ ٦٤٥ ٠٠٠ نسمة ؛

(ب) ان هناك ما يقدر بنحو ٣٥٠.٠٠٠ شخص يعملون خارج ~~الاسم~~ ، وأن ما يقرب من ثلاثة أرباع الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٧٣ البالغ ٤٠٧ مليون راند ، تعزى الى العمال المهاجرين ؛

(ج) ان الاعتماد على بيع اليد العاملة آخذ في التزايد ؛ فقد كان الناتج المحلي الاجمالي يمثل ٤٤ في المائة من الدخل القومي الاجمالي في عام ١٩٦٠ و ٢٦ في المائة فقط في عام ١٩٧٣ (٢٢) .

٦١ - وقد تفاوض النظام الحاكم في افريقيا الجنوبية بشأن استقلال الترانسكي مع السلطة غير الممثلة للشعب التي أنشأها بمقتضى قانون دستور الترانسكي لعام ١٩٦٣ . ويتألف " المجلس التشريعي " للاقليم من ٦٤ رئيسا قبليا معينين من قبل الحكومة و ٤٥ عضوا منتخبيا . ومع ان حزب الاستقلال الوطني قي الترانسكي ، بقيادة الزعيم القبلي كايزر ماتانزيمبا ، هزم في الانتخابات فسي عام ١٩٦٣ ، فقد تولى السلطة بدعم من رؤساء القبائل ، وعهد الى القمع الوحشي لزيادة أغلبيته في الانتخابات اللاحقة (٢٣) . وعلى الرغم من انه كان يحق للمقيمين في الترانسكي والأشخاص الذين هم من أصل ترانسكياني في بقية افريقيا الجنوبية التصويت فان عددا صغيرا من الناخبين المؤهلين المقيمين خارج الترانسكي قد مارس هذا الحق .

٦٢ - ورفض الزعيم ماتانزيمبا مرارا طلبات أحزاب المعارضة باجراء استفتاء بشأن مسألة " الاستقلال " .

٦٣ - وقد استن البرلمان الأبيض في كيب تاون ، في دورته لعام ١٩٧٦ قانونين لاستقلال الترانسكي هما : قانون تعديل دستور الترانسكي لعام ١٩٧٦ الذي نص على اجراء تعديل فسي تكوين الجمعية التشريعية في الترانسكي - لتألف من ٧٥ من زعماء القبائل والرؤساء القبليين و ٧٥ من الأعضاء المنتخبين ؛ وقانون مركز الترانسكي لعام ١٩٧٦ الذي نص على ان تسحب من جميع الذين هم من أصل ترانسكياني جنسية افريقيا الجنوبية عقب " استقلال " الترانسكي . وبهذا فلن يحرم من جنسية افريقيا الجنوبية سكان الترانسكي البالغ عددهم ١٧ مليون نسمة فحسب بل وكذلك ١٣ مليون شخص آخرين يعيشون في بقية انحاء افريقيا الجنوبية لم يقطن كثير منهم في الترانسكي قط .

٦٤ - وأوضح البروفسور جون دوغارد بجامعة فيثفاترراند (٢٤) ان هذا القانون هو بمثابة " نزع الجنسية على أساس العنصر " وهذه مسألة تتنافى مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان [قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د - ٣)] واتفاقية الأمم المتحدة لتخفيض حالات انعدام الجنسية

(٢٢) صحيفة " ذا ستار " ، جوهانسبرغ ، الطبعة الأسبوعية المرسلة بالبريد الجوي ، ٦ آذار/مارس ١٩٧٦ ؛ وصحيفة " فينانشيل ميل " ، جوهانسبرغ ، ١٢ آذار/مارس ١٩٧٦ .

(٢٣) يقضي الاعلان ٤٠٠ لعام ١٩٦٠ بجواز اعتقال أى شخص بدون محاكمة لأجل غير مسمى وبعدم جواز عقد اجتماعات دون موافقة خطية من " مفوض البانتو " .

(٢٤) صحيفة " فينانشيل ميل " ، جوهانسبرغ ، ١٨ حزيران/يونيه ١٩٧٦ .

المعقودة في ١٩٦١ (٢٥) . ولا حظ مراقبون آخرون ان هذا القانون لا يماثله الا المرسوم النازي الصادر في عام ١٩٤١ الذي حرم يهود المانيا من جنسيتهم (٢٦) .

٦٥ - وأثار هذا التدبير استياء شديدا بين السكان الافريقيين . ففي نيسان/ابريل ١٩٧٦ ذكر القس ديزموند توتو زعيم الكنيسة الانغليكانية بجوهانسبرغ في ذلك الوقت ما يلي :
" انني أتكلم بعبارات آمل أن أكون قد أحسنت اختيارها - ان مسألة الجنسية الترانسكانية مسألة شديدة التفجر . وان السود يستفزون الى حد يتجاوز طاقة البشر . . . " (٢٧) .

٦٦ - وفي تموز/يوليه ١٩٧٦ اعتمدت الجمعية التشريعية بالتانسكي دستورا جديدا وأعلن عن اجراء الانتخابات في ٢٩ ايلول/سبتمبر . وبعد ذلك بقليل اعتقل جميع زعماء حزب ترانسكسي الديمقراطي المعارض بما في ذلك أعضاء من الجمعية التشريعية وبذلك حيل بينهم وبين معارضة الانتخابات . ومن بين مقاعد الأعضاء المنتخبين البالغ عددها ٧٥ مقعدا حصل حزب ترانسكسي للاستقلال الوطني على ١٦ مقعدا دون معارضة .

٦٧ - وكان " الاستقلال " الزائف موضع معارضة شديدة من جانب قطاعات عديدة من سكان الترانسكي قابلتها السلطات باللجوء الى ممارسة القمع الشديد . ففي منتصف آب/اغسطس ، على سبيل المثال ، تظاهر . . . طالب في ليدى فريز ضد " الاستقلال " . وقام البوليس باعتقال ٢٦٦ طالبا وتوجيه التهم اليهم بموجب قانون مكافحة التجمهر لأغراض الشغب وغيره من القوانين (٢٨) . وحذر الزعيم ماتانزيم من أن المتظاهرين سيتعرضون لعقاب جسدي ، وهدد جميع المعارضين " للاستقلال " بمفادرة الاقليم قبل ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر (٢٩) .

٦٨ - وفي نفس الوقت شن نظام الحكم في افريقيا الجنوبية حملة دعائية واسعة النطاق في الخارج للاعلان عن " استقلال " الترانسكي . وقبل ذلك كان السيد سي . ب . مولدر وزير الاعلام قد قال في مجلس النواب بتاريخ ٤ ايار/مايو ١٩٧٦ ان ما ينوف على مبلغ مليون دولار قد خصص لهذا الغرض .

(٢٥) A/CONF.9/15 .

(٢٦) من مقال للبروفسور ليونارد غيرنغ في صحيفة " ذا ستار " ، جوهانسبرغ ، الطبعة الأسبوعية المرسلة بالبريد الجوي ، ١٢ حزيران/يونيه ١٩٧٦ .

(٢٧) صحيفة " فينانشيال ميل " ، جوهانسبرغ ، ٢١ ايار/مايو ١٩٧٦ .

(٢٨) حكم على سبعة وخمسين طالبا فيما بعد بالسجن لمدة ستة أشهر وعلى ٣٠ بالجلد ثماني جلدات وعلى ١٧٨ بالجلد ست جلدات . وبرت ساحة طالب واحد . من صحيفة " ذا ستار " ، جوهانسبرغ ، الطبعة الأسبوعية المرسلة بالبريد الجوي ، ٢٨ آب/اغسطس ١٩٧٦ .

(٢٩) مجلة " ورك اند وورلد " ، جوهانسبرغ ، ٢٢ آب/اغسطس ١٩٧٦ .

با* - اقتراح باستقلال بوفوثاتسوانا

٦٩ - حذت سلطات بانتوستان بوفوثاتسوانا حذو سلطات الترانسكي على حين رفض جميع زعماء البانتوستانات الأخرى " الاستقلال " .

٧٠ - وفي ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ قرر حزب بوفوثاتسوانا الديمقراطي وهو الحزب الحاكم في هذا الاقليم ، ان يطالب بالاستقلال . وشكا الزعيم القبلي لوكاس مانغوبي ، الوزير الأول ، عند تقديم هذا الاقتراح ، من ان وزارته لم تتمكن من تنفيذ برنامجها بسبب الرقابة التي تمارسها السلطات في بريتوريا (٣٠) .

٧١ - وكان الزعيم مانغوبي قد اعلن من قبل ان الاستقلال لن ييحدث قبل منح البانتوستان مزيدا من الأرض وتوحيده في منطقة واحدة . وقد أدى هذا التغيير المفاجئ في موقفه الى دهشة واسعة النطاق .

٧٢ - وفي ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ وافقت الجمعية التشريعية للبانتوستان - التي تتألف من ٤٨ رئيسا قلميا و ٢٤ عضوا منتخبا - على اقتراح يأذن للوزارة للبدء في اجراء مفاوضات مع النظام الحاكم في بريتوريا من اجل الاستقلال . وقد انسحب حزبا المعارضة قبل اجراء التصويت ورفضوا ان يشتركا في مفاوضات " الاستقلال " .

٧٣ - وفي ٢٥ شباط / فبراير ١٩٧٦ أعلن ب. ج . فورستر رئيس الوزراء والزعيم لوكاس مانغوبي أنه سيجري على الفور انشاء لجان مشتركة لوضع تفاصيل " الاستقلال " وأنه سيصدر في اوائل عام ١٩٧٧ مشروع قانون يمكن بوفوثاتسوانا من نيل " الاستقلال " .

٧٤ - وتتألف بوفوثاتسوانا من ست مناطق مستقلة حتى عقب اكمال مقترحات الدمج . ولا يعيش في اقليم بوفوثاتسوانا من بين سكانه الفعليين الذين يزيدون على ١٧ مليون نسمة سوى ٢٥٠٠ ٦٠٠ شخصا فقط (٣٦ في المائة) . ويعمل حوالي ٧١ في المائة من السكان الفعليين اقتصاديا خارج البانتوستان . كما ان ما يزيد على ثلث السكان المقيمين في هذا البانتوستان من غير التسوانيين (٣١) .

جيم - الملونون والهنود

٧٥ - على حين يقوم النظام الحاكم القائم على الفصل العنصري بفرض نظام البانتوستانات لحرمان الافريقيين من حقوقهم الأساسية فانه يحاول ان يجد " حلا " آخر للملونين والهنود الذين لا يمكن نفيهم في " موطن " . ويقضي مخطط النظام الحاكم بمنح هؤلاء حكما ذاتيا محدودا عن طريق المجلس التمثيلي للملونين ومجلس هنود افريقيا الجنوبية . واعلن فورستر رئيس الوزراء في ١٩٧٥ ان الحكومة ستقوم بانشاء " مجلس وزاري مشترك " - يتألف من أعضاء مجلس وزراء النظام الحاكم في بريتوريا -

(٣٠) مجلة " ذا رورلد " ، جوهانسبرغ ، ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ .

(٣١) صحيفة " راند ديلي ميل " ، جوهانسبرغ ، ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، وصحيفة

" فينانشيل ميل " ، جوهانسبرغ ، ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ .

واللجنتين التنفيذيتين للمجلس التمثيلي للملونين ومجلس هنود افريقيا الجنوبية - وذلك لا جـراً مشاورات بشأن المسائل التي تمس مجموعات السكان البيض والملونين والهنود . وسيكون المجلس ذا طابع استشاري وسيقوم رئيس الوزراء في حالة عدم التوصل الى اتفاق رأى باتخاذ القرارات النهائية .

٧٦ - وكان هذا المخطط موضع معارضة شديدة من جانب جاليتي الملونين والهنود اللتين طالبتا بأن يكون لهما تمثيل في البرلمان ، وشجبتا استبعاد الغالبية الافريقية وطالبتا بعقد مؤتمر قومي لممثلي جميع السكان للبت في شأن الحكومة السمتقبله للبلاد .

٧٧ - وقد تمكن النظام القائم على الفصل العنصري من تأمين تواطؤ مدير مجلس هنود افريقيا الجنوبية معه ، رغم ان المجلس عبارة عن هيئة غير تمثيلية تماما ولا تعترف بها الجالية الهندية (٣٢) . اما في المجلس التمثيلي للملونين فقد صادف نظام الحكم مقاومة لهذا المخطط .

٧٨ - وتجدر الاشارة الى ان حزب العمل كان قد فاز في انتخابات المجلس التمثيلي للملونين في آذار/مارس ١٩٧٥ على اساس برنامج يقوم على المعارضة الشديدة للفصل العنصري ومنح حق المواطنة الكاملة للملونين . وكان قد طالب بحل المجلس التمثيلي للملونين ولكنه عاد وقرر القبول بالمناصب فيه بوصفها احدى قواعد العمل في النضال من أجل المساواة . وعين السيد سوني ليون زعيم حزب العمل رئيسا للجنة التنفيذية .

٧٩ - وفي ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ امتنع المجلس التمثيلي للملونين عن اعتماد الميزانية لعام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ وقرر رفع جلساته حتى ١٩ آذار/مارس ١٩٧٦ . وذكر السيد سوني ليون ، في سياق اقتراحه رفع الجلسات انه سيتعين على الحكومة ان تحدد بالضبط ما ترمي اليه بالنسبة الى الملونين .

٨٠ - بيد ان المناقشات التي دارت بين اللجنة التنفيذية للمجلس التمثيلي للملونين وفورستر رئيس الوزراء في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥ باءت بالفشل نظرا لرفض فورستر المطالب المتعلقة بمنح المساواة التامة للملونين واعطائهم تمثيلا متساويا في البرلمان .

٨١ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ فصلت الحكومة السيد ليون لرفضه اعتماد ميزانية المجلس التمثيلي للملونين (٣٣) وعينت السيدة آليا جانسن ، وهي موظفة حكومة ، رئيسة للجنة التنفيذية للمجلس التمثيلي للملونين ، وعند هذا استقال بقية أعضاء اللجنة التنفيذية للمجلس التمثيلي للملونين تأييدا للسيد ليون .

٨٢ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر تحدى السيد ليون الحكومة ان تدعو الى اجراء انتخابات للمجلس التمثيلي للملونين في وقت مبكر وقال :

(٣٢) نصف أعضائه معينون والنصف الآخر تنتخبه لجان ادارة البلدات الهندية المفصلة عنصريا التي قاطعها معظم اعضاء الجالية الهندية .

(٣٣) رفض السيد ليون اعتماد الميزانية على أساس انها تنطوي على تمييز ضد الملونين وقال ان التصويت لصالح الميزانية هو تصويت لصالح الفصل العنصري .

" يجب ان يكون واضحا للجميع الآن ان سياسة الحكومة فيما يتعلق بالملونيين لا تزال صورة صارخة من صور الباسكاب " (٣٤) .

٨٣ - بيد ان الحكومة رفضت طلبه وأوضحت انها ستنتظر تقرير لجنة التحقيق في المسائل المتعلقة بفئة السكان الملونيين - لجنة ايريك شيرون - التي عينتها في عام ١٩٧٤ .

٨٤ - وأدرج تقرير اللجنة في جدول اعمال مجلس النواب في ١٨ حزيران /يونيه ١٩٧٦ . وقد أوصى بأن يكون للملونيين تمثيل مباشر في البرلمان وعلى جميع المستويات الحكومية الأخرى . كما أوصى بتعيين لجنة خبراء في هذا الشأن وبتعديل نظام وستمنستر الحالي للحكومة (أى النظام البريطاني) لمواجهة الاحتياجات المحددة " للتركيب السكاني المتعدد الأعراق " في افريقيا الجنوبية . وطالب بالغاء أو تعديل عدد من القوانين التي تنطوى على تمييز ضد الملونيين ولا سيما بالغاء قانون الزواج المختلط والأحكام العنصرية في قانون مكافحة الأعمال المخلة بالأدب . وكذلك تقدم بتوصيات أخرى لصالح الملونيين من بينها : ادماج الثقافي ؛ والنقابات العمالية المختلطة ؛ والجامعات المفتوحة ؛ والخفض الانتخابي لوسائل الراحة المفصلة عنصريا ؛ وشراء المزيد من الأراضي ؛ وحقوق الاجار وانشاء اعمال تجارية ؛ والغاء نظام تخصيص الوظائف وسد الفجوة في الأجور ؛ وانتقاء الفرق الرياضية الدولية على اساس الجدارة ؛ وترك مهمة اتخاذ القرارات بشأن السماح بدخول الملونيين في النوادي الرياضية والمسارح والصالات والمدارس الخاصة الى المنظمات المعنية .

٨٥ - وفي نفس اليوم أصدرت الحكومة " ورقة بيضاء " رفضت فيها التوصيات الرئيسية للجنة فيما يتعلق بتمثيل الملونيين في البرلمان . كما رفضت اجراء تعديلات في قانون مكافحة الأعمال المخلة بالأدب والغاء قانون منع الزواج المختلط .

٨٦ - وفي افتتاح دورة المجلس التمثيلي للملونيين لعام ١٩٧٦ في ايلول /سبتمبر ١٩٧٦ أعلن السيد ماريس فيليون رئيس مجلس الشيوخ عن بعض التنازلات للملونيين قال انها تستهدف القضاء على الممارسات وأساليب التعامل البائدة التي تثير استياء الملونيين ، وهي التالية :

(١) انه لن يجرى فصل المناطق الصناعية على اساس عنصري وسيتم فتحها للمقاولين الملونيين والهنود لانشاء مؤسسات صناعية فيها .

(٢) انه سيتم منح التجار الملونيين والهنود مزيدا من الحرية للتجار خارج " مناطق جماعاتهم " المفصلة عنصريا .

(٣) انه يجب عدم فصل الملونيين في المؤتمرات العلمية والفنية في مرافق تناول الطعام وغيرها .

(٣٤) صحيفة " راند ديلي ميل " ، جوهانسبرغ ، ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ . وكلمة " باسكاب " تعني علاقة السيد والخادم .

(٤) - ان وزير العمل سيقوم بمنح استثناءات تتيح للملونين الاشتراك في اللجان التنفيذية لل نقابات العمالية المختلطة مع اىلاء الاعتبار الواجب لعضوية النقابة المعنية وكذلك لضمان عدم استبعاد فئات الأقلية استبعادا تاما (٣٥) .

ولم يكن لهذه التنازلات أثر يذكر على مواقف الملونين نظرا الى انها لم تنص على المساواة في الحقوق السياسية بل استهدفت فصل الملونين عن الغالبية الافريقية عن طريق استرضاء عدد قليل من التجار وأهل الفكر .

٨٧ - وفي ايلول /سبتمبر ١٩٧٦ مضى النظام الحاكم في بريتوريا في انشاء مجلس وزارى مشترك يتألف من ١٥ عضوا ويضم أعضاء من المجلس التمثيلي للملونين ومجلس هنود افريقيا الجنوبية . "ومثل" المجلس التمثيلي للملونين في هذا المجلس ثلاثة أعضاء معينين من قبل الحكومة ، وعضوان من الحزب الاتحادى وهو حزب أقلية وذلك نظرا لاستقالة الهيئة التنفيذية للمجلس التمثيلي للملونين .

٨٨ - ورفض حزب العمل الاشتراك في المجلس على اساس انه " تجميل للفصل العنصرى " وأشار الى استبعاد الافريقيين منه . وقال السيد سوني ليون زعيم حزب العمل :

" ان المجلس الوزارى لن يحظى بالثقة ما لم يكن باستطاعة جميع الافريقيين الجنوبيين أن يشتركوا فيه " (٣٦) .

دال - الاصلاحات داخل نظام الفصل العنصرى

٨٩ - قامت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، في التقرير الذى قدمته الى الدورة الثلاثين للجمعية العامة (٣٧) ، بتحليل " الاصلاحات " المزعومة التي بدأها نظام الحكم الافريقي الجنوبي بزعم التخلي عن تمييز " لا ضرورة " له . واثبتت ان معظم هذه التدابير كانت غير ذات بال أو أنها كانت تستهدف تدعيم الفصل العنصرى في الحقيقة .

٩٠ - ومنذ ذلك الحين تباطأت خطى هذه " الاصلاحات " الى ان توقفت تماما أثناء العدوان على أنغولا حينما اصبح نظام الحكم القائم على الفصل العنصرى واثقا من دعم الغرب له . وكما لاحظت صحيفة " فينانشال ميل " التي تصدر في جوهانسبرغ في عدد ٢٣ نيسان /ابريل ١٩٧٦ فانه لم يكن بين ٨٧ من مشاريع القوانين التي قدمت حتى ذلك التاريخ الى البرلمان في دور انعقاده ذاك ، مشروع قانون واحد يمثل التزام الحكومة المعلن بالتخلي عن التمييز العنصرى .

٩١ - ولم يتعد مجموع الاصلاحات فتح أبواب مسرح واحد (هو مسرح نيكو مالا ن بمدينة كيب تاون) للجمهور المتعدد الاعراق ؛ وازالة علامات " للبيض فقط " من بضعة أماكن عامة ؛ ومنح التصريح بنزول السود في القليل من الفنادق التي تعرف بأنها " دولية " وذلك بموجب قيود مختلفة ؛ واجراء تحسينات محدود في مرتبات وأجور الموظفين المدنيين السود .

(٣٥) . صحيفة " ذا ستار " ، جوهانسبرغ ، الطبعة الأسبوعية المرسله بالبريد الجوى ،

١١ ايلول /سبتمبر ١٩٧٦ .

(٣٦) صحيفة " راند ديلي ميل " ، جوهانسبرغ ، ٢٣ ايلول /سبتمبر ١٩٧٦ .

(٣٧) . الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٢ (A/10022) ؛

٩٢ - وتوضح التنازلات المقدمة في مجال الفنادق الكثير عن هذه الاصلاحات المزعومة . ففي شهر شباط/فبراير ١٩٧٦ منحت الحكومة ترخيصا لعشرين فندقا ومطعما واحدا يعطيها مرتبة المكان " الدولي " وصرحت لها بالسماح للسود بدخولها . بيد أنها وضعت عدة قيود هي :

(أ) ألا تزيد نسبة الأسرة التي يشغلها السود على ١٥ في المائة من مجموع أسرة الفندق في أى وقت ؛

(ب) عدم السماح بدخول الافريقيين الجنوبيين السود الى حانات الرجال أو بالاشتراك في الرقص ؛

(ج) يقتصر استخدام أى حمام سباحة داخل أراضي الفندق على النزلاء الأصليين الذين يقيمون في الفندق (٣٨) .

٩٣ - ومن ناحية أخرى أوضح نظام الحكم القائم على الفصل العنصرى انه ليست لديه أية نية لالغاء " القانون الأساسي " للفصل العنصرى . ولا يزال يحرم العمال الافريقيين من الحقوق الثقافية الأساسية .

٩٤ - وقد صرح وزير العدل أمام مجلس النواب يوم ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٦ قائلا :

" انني أؤكد انه يجب ضمان الحقوق الثابتة للبيض رغم انه من الجائز جدا أن تكون هذه الحقوق ذات طابع تمييزي " (٣٩) .

٩٥ - وبعد مجزرة سويتو واستمرار انتفاضة السود المعارضة للفصل العنصرى ، دعا الكثيرون من الافريقيين الجنوبيين البيض ، وخاصة الصحفيين ورجال الأعمال الأفريكان ، الى اجراء اصلاحات عاجلة لا متصاص سخط الافريقيين . ودعوا بصفة خاصة الى اعادة النظر في سياسة الحكومة تجاه الافريقيين الحضريين ومستقبلهم ، مسأمين بأن السياسة السابقة ، التي ترمي الى حرمان هؤلاء السود من جميع الحقوق في مقابل حصولهم على جنسية أوطان خرافية ، هو أمر لا يمكن الدفاع عنه .

٩٦ - بيد ان نظام الحكم العنصرى وزعماء الحزب الوطني انما كانوا يناورون فقط لتقسيم الشعب الأسود وحض السود على قتال بعضهم بعضا . وكانت التنازلات المزعومة التي قدمها نظام الحكم او استهدفها موجهة جميعها نحو هذا الغرض الشيطاني . ولهذا فقد لجأ في الوقت نفسه الى ممارسة القمع الوحشي ضد الزعماء الحقيقيين للسود .

٩٧ - وسعيا الى وقف انتشار الاحتجاجات ، اعلن نظام الحكم ، انه بإمكان المدارس الاختيار بين اللغة الانكليزية واللغة الافريكانية كواسطة للتعليم على ان يكون ذلك خاضعا لموافقة وزير التعليم وانما البانتو . وأعلن مجلس ادارة شؤون البانتو في راند الغربية خذلة لتزويد جميع المنازل في مجمع سويتو بالكهرباء في فترة تتراوح بين خمس وسبع سنوات (٤٠) .

(٣٨) مداولات مجلس النواب (هانسارد) ، ١٨ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، اسئلة وأجوبة ، الأعمدة ٢٦١ - ٢٦٣ .

(٣٩) صحيفة " فينانشيل ميل " ، جوهانسبرغ ، ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٧٦ .

(٤٠) توجد كهرباء في ٢٥٠٠٠ منزل فقط من اصل ٨٠٠٠٠ منزل في سويتو . ويشكو ساكنوها على الدوام من ان الانارة في الشوارع غير كافية .

٩٨ - وفي منتصف تموز/يوليه ١٩٧٦ ، أعلن وزير الشرطة والعدل السيد جيمي كروفرا ، الأفريقيين في سويتو وغيرها من الضواحي سيمنحون مزيدا من الصلاحيات في تسيير شؤونهم الخاصة . بيد أنه ما كان يبتغي أكثر من ملء مراكز الشرطة في تلك الضواحي السودا* بالموظفين والشرطة السود وتجنيد المزيد منهم للشرطة الاحتياطية ومنح " مجالس البانتو الحضرية " التي يصفها الأفريقيون احتقارا بأنها "نوادى للصبيبة لا جدوى منها " مزيدا من السلطات .

٩٩ - وأعلن وزير شؤون إدارة وانما* البانتو ، في شهر آب/أغسطس ، أنه سيمنح للأفريقيين من جديد باستئجار المنازل في المناطق الحضرية . وأوضح أن الغرض من هذا التنازل كان خطب ود " الطبقة المتوسطة " في الجالية الأفريقية .

١٠٠ - وتجدر الإشارة إلى أن نظام الحكم القائم على الفصل العنصري كان قد ألغى قبل عقد مضى حق الأفريقيين في استئجار منازل في المناطق الحضرية من إفريقيا الجنوبية " البيضاء " . ولكنه عاد وأعلن في كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ ، بعد احتجاجات قدمها زعماء البانتوستانات ، أنه سيسمح للأفريقيين الحضرين بالحصول على عقود وإيجار لمدة ٣٠ عاما .

١٠١ - فير أن الأفريقيين اكتشفوا ، عند نشر الأنظمة اللازمة ، أن منح عقود الإيجار هذه يخضع لشروط تتطلب أن يؤدى الأفريقي خدمات في المنطقة الحضرية وأن يثبت أنه حاصل على جنسية أحد البانتوستانات (٤١) . وبعبارة أخرى لم يكن باستطاعة الأفريقي الحصول حتى على عقد إيجار لمنزل في ضاحية معزولة عنصريا ما لم يقبل بالفصل العنصري .

١٠٢ - وفي شهر آب/أغسطس ١٩٧٦ أعلن أن نظام الحكم القائم على الفصل العنصري سيلغى شرط الحصول على جنسية بانتوستان . وستكون عقود الإيجارات متاحة للأفريقيين الذين ظلوا يقيمون بصفة مستمرة في منطقة حضرية لمدة ١٥ عاما أو الذين عطلوا لدى نفس صاحب العمل لمدة ١ سنوات . غير أنه اتضح من الأنباء الصحفية أن الفقرا لا يمكن إلا القليل من الأفريقيين الحصول على عقود إيجار وأن شركات البناء ترفض منح رهونات عقارية للأفريقيين وأن شركات التأمين ترفض تغطية هذه الرهونات في الضواحي الأفريقية .

١٠٣ - وقد رفض الزعماء السود سخرين هذه التنازلات القليلة ، وأكدوا أن نضالهم يستهدف تحقيق المساواة الكاملة وليس بضعة من أسباب الراحة . وقد رفض نظام الحكم القائم على الفصل العنصري بدوره رفضا قاطعا النظر في أية مقترحات من أجل تحقيق المساواة السياسية .

١٠٤ - وصرح رئيس الوزراء فورستر أمام مؤتمر حزب الدولة الحرة الوطني في شهر ايلول /سبتمبر قائلا :
" انني مستعد لبحث وعلاج أية مظالم معقولة تمس السود في المناطق الحضرية مما لا يتعلق بشعار لكل انسان صوت واحد " (٤٢) .

١٠٥ - وباختصار فإن نظام الحكم لن يتشاور إلا مع الأفريقيين الذين اختارهم كمتحدثين وخاصة رؤساء القبائل وأعضاء مؤسسات الفصل العنصري ؛ ولن ينظر سوى في " المظالم " التي يعتبرها معقولة ؛ وسيرفض أية حقوق سياسية للأفريقيين حتى يتسنى له الحفاظ على السيطرة الكلية للبيض .

(٤١) " مداولات مجلس النواب " (هانسارد) ، ٢٧ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، أسئلة وأجوبة ، العمود ٣ .

(٤٢) مجلة "تعليق ورأى" ، بريتوريا ، ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٦ .

رابعا - الاضطهاد الذى يتعرض له خصوم الفصل العنصرى

١٠٦ - منذ أن قام السود في افريقيا الجنوبية بمظاهرات ابتهاجا بانتصار الكفاح التحررى في موزامبيق وتحية له في ايلول /سبتمبر ١٩٧٤ ، ونظام الحكم الافريقى الجنوبي ماضى في حملة اضطهاد وقمع ضدهم . وقد احتجز العديد من الاشخاص - ولا سيما الزعماء السود الشبان - لفترات طويلة في محاولة لقمع حركة " الوعى الاسود " . كما أن عمليات اعتقال أخرى تبعت العدوان الافريقى الجنوبي على أنغولا .

١٠٧ - وقد بدأ نظام الحكم سلسلة من المحاكمات بموجب عدد من تشريعات الامن البغيضة ، فوجهت التهم بموجب قانون مكافحة الارهاب وغيره من القوانين الى تسعة من زعماء منظمة الطلاب الافريقيين الجنوبيين ومؤتمر السود ، الذى لاتزال محاكمتهم جارية .

١٠٨ - وأحيل عدد من الاشخاص الى المحاكمة بتهمة تجنيد السود لحرب العصابات وحوكم أشخاص عديدون ، ولا سيما أهل الفكر من البيض ، بتهمة توزيع منشورات صادرة عن المؤتمر الوطنى الافريقى .

١٠٩ - وذكر المعهد المسيحى للجنوب الافريقى في تقرير أصدره في الآونة الأخيرة ما يلي :

" من المعتقد أن يكون ٢١٧ شخصا على الاقل قد احتجزوا لفترات مترواحة من الزمن يقدر مجموعها بنحو ٥٦٦ ٢٢ يوما بموجب قانون أو آخر من قوانين الأمن الافريقية الجنوبية وذلك خلال المدة الواقعة بين ١٩٧٤ وحتى نهاية نيسان /أبريل ١٩٧٦ . ومن بين أولئك الذين احتجزوا لم توجه التهم في محاكم القضاء الا الى ٨١ شخصا فقط انتهى المطاف بالعديد منهم اما الى البراءة أو اخلاء السبيل بعد أن سحب الادعاء التهم الموجهة اليهم " . (٤٣)

١١٠ - وخلال شهرى أيار /مايو - حزيران /يونيه ١٩٧٦ ، سنت الحكومة قانونى أمن شديدى القسوة ، وهما قانون انشاء اللجنة البرلمانية للامن الداخلى وقانون تعديل قوانين الامن الداخلى .

١١١ - وبعد المذبحة التى وقعت في ١٦ حزيران /يونيه (انظر الفقرة ٥ أعلاه) ، قام نظام الحكم باعتقال آلاف المتظاهرين ، ووجه اليهم تهمة القيام بأعمال عنف ضد الجمهور والتجمهر لاغراض الشغب وارتكاب جرائم أخرى . وفي حالات كثيرة حصلت مؤخرا لفق نظام الحكم تهمة بموجب " قانون مكافحة التخريب " الصادر عام ١٩٦٢ بحيث يمكن أن تسرى على المتهمين احكام أقلها السجن لخمس أعوام .

١١٢ - وفي الوقت ذاته ، مضى نظام الحكم قدما وعلى نحو منتظم في احتجاز جميع القادة المعروفين لحركة " الوعى الاسود " التى تضم حوالي ٧٠ منظمة . وقد استخدم لهذه الغاية قانون تعديل قوانين الامن الداخلى الصادر حديثا والذى ينص على احتجاز أى شخص يشتبه في انه يمرض أمن الدولة للخطر أو أى شاهد ادعاء محتفل في محاكمة تجرى بموجب أحد قوانين الامن ، وذلك لاجل غير محدد .

(٤٣) المعهد المسيحى للجنوب الافريقى ، " افريقيا الجنوبية - دولة بوليسية " ؟

(٢٠ أيلول /سبتمبر ١٩٧٦) .

١١٣ - وكان الذين احتجزوا يشكلون الزعامة الكاملة تقريبا لكل من مؤتمر السود ، ومنظمة الطلاب الافريقيين الجنوبيين ، والحركة الطلابية الافريقية الجنوبية ، وبرنامج المجتمع الاسود ، واتحاد النساء السود ، وجمعية الآباء والامهات السود في سويتو ، الى جانب منظمات كنسية وثقافية سوداء . وقد احتجز عدد من الصحفيين والمصورين السود للحؤول ، على ما يبدو ، دون تغطية انتفاضة الشعب الاسود ووحشية نظام الحكم العنصري .

١١٤ - وجاء في تقرير أصدره المعهد المسيحي للجنوب الافريقي انه من المعتقد ان ٣٠٠ شخص كانوا قيد الاحتجاز حتى تاريخ ١٠ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ . وبالإضافة الى ذلك ذكر رسميا أن ٢٦٠٠ شخص قد اعتقلوا بصدور المظاهرات منذ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، وان كان من المعتقد في الواقع ان العدد الحقيقي للمعتقلين هو أعلى بكثير .

ألف - التشريعات الجديدة

١ - قانون انشاء اللجنة البرلمانية للامن الداخلي

١١٥ - ينص قانون انشاء اللجنة البرلمانية للامن الداخلي الذي دخل حيز النفاذ في أيار/مايو ١٩٧٦ ، على انشاء لجنة برلمانية للامن الداخلي ، على أساس دائم ، تتألف من ١٠ من أعضاء البرلمان يعينهم رئيس الدولة للتحقيق في المسائل التي تمس الامن الداخلي . ويجوز للحكومة أن تحيل الى اللجنة قضايا الأنشطة أو المنظمات المشبوهة وكذلك المسائل المتصلة بالتشريعات القائمة أو تلك التي يجرى التفكير في سنها .

١١٦ - وستكون للجنة سلطة استدعاء أي شخص للشول أمامها على أن يشكل رفضه على الأسئلة التي توجه اليه أو إبراز الوثائق التي تطلب منه جريمة تعرضه للسجن لمدة ستة شهور في كل مرة . ولا ينص القانون على توجيه أية تهمة الى الأشخاص أو المنظمات موضع الاشتباه أو اعطائهم الحق في التمثيل القانوني أو حتى ابلاغهم بالادعاءات ضدهم . ويجوز لرئيس الوزراء ان يتحفظ على تقارير اللجنة ، جزئيا أو كليا ، " حرصا على المصلحة العامة " .

١١٧ - وستكون اللجنة شبيهة بلجنة شليبنوش - لاغرانج التي أدت " التحقيقات " التي أجرتها في السنوات الاخيرة الى عزل الكثيرين من خصوم الفصل العنصري وسجنهم والى اعلان الاتحاد الوطني للطلبة الافريقيين الجنوبيين والمعهد المسيحي للجنوب الافريقي " منظمين مشبوهين " وبذلك منعنا من تلقي أية أموال من الخارج . وقد لقي القانون معارضة شديدة من جانب حزبي المعارضة في البرلمان اللذين رفضا المشاركة في اللجنة المقترحة .

١١٨ - ووصفت اللجنة الدولية لفقهاء القانون أحكام هذا القانون بأنها " حملة ضد المنشقين أضفي عليها الطابع القانوني " .

٢ - قانون تعديل قوانين الامن الداخلي

١١٩ - وقد مدت الحكومة الى البرلمان في ٥ أيار/مايو ١٩٧٦ مشروع قانون توطيد أمن الدولة الرامي الى تعزيز سلطات الشرطة بموجب قانون قمع الشيوعية الصادر عام ١٩٥٠ والى توسيع نطاق احكامه .

١٢٠ - ويقتضي مشروع القانون هذا ، الذى يسرى على كل من افريقيا الجنوبية وناميبيا بما يلي :

(أ) يجوز لاي عضو من قوات الشرطة أن يحتجز أى شخص لمدة سبعة أيام دون مذكرة توقيف لمجرد الاشتباه في اشتراكه في أنشطة تعرض أمن الدولة للخطر ؛

(ب) يجوز لوزير العدل أن يحتجز أى شخص دون محاكمة وفي السجن الانفرادى لمدة عام واحد للاشتباه باشتراكه في أنشطة " تعرض أمن الدولة أو حفظ النظام العام للخطر " . ويمكن تمديد الاحتجاز لفترة ١٢ شهرا في كل مرة (ولا يستطيع وزير العدل ، بموجب قانون قمع الشيوعية ، أن يتخذ اجراء الا على أساس أن شخصا ما " يسعى لتحقيق أهداف الشيوعية ") . وتقوم لجنة استعراض مؤلفة من ثلاثة أعضاء برئاسة قاض ، بدراسة حالات المحتجزين ، بصورة سرية ولكن وزير العدل ليس ملزما باتباع توصياتها ؛

(ج) يجوز للنائب العام أن يأمر باحتجاز أى شاهد ادعاء محتمل في محاكمة تتم بموجب قوانين الامن ، في السجن الانفرادى لمدة ستة أشهر في كل مرة ؛

(د) يجوز لوزير العدل ان يحظر أى منشور اذا ارتأى انه يحتوى على معلومات تعرض أمن الدولة أو النظام العام للخطر ؛

(هـ) يجوز حظر المنظمات واحتجاز الاشخاص بموجب قانون مكافحة الشيوعية حتى لو لم يكونوا شيوعيين (وقد سبق ان طبق هذا الامر فعليا في الماضي ، ولكن مشروع القانون يستهدف اضافة الطابع الرسمي على عمليات الحظر والاحتجاز وتوسيع نطاقها) .

(و) يغير عنوان قانون قمع الشيوعية الى " قانون أمن الدولة " .

١٢١ - وقد قوبل مشروع القانون بتنديد واسع النطاق في افريقيا الجنوبية من جانب الحزب المتحد ، وحزب الاصلاح التقدمي ، ومجلس نقابة المحامين في جوهانسبرغ ، ومجلس نقابة المحامين في كيب تاون ، وشعبة الدولة الحرة في رابطة المحامين ، والمؤتمر الكنسي الانغليكاني في بورت اليزابيث ، وجمعية الوشاح الاسود . فاعتبر امتدادا لقانون انشاء اللجنة البرلمانية للامن الداخلي يستهدف سجن اولئك الذين توجه اللجنة البرلمانية للامن الداخلي أصبح الاتهام اليهم فيما تشنه من حملات اضطهاد " على غرار حملة ماكارثي " .

١٢٢ - وفي ١٤ أيار/مايو ١٩٧٦ ، عندما اجتاز مشروع القانون دراسته للمرة الثالثة في مجلس الجمعية ، كشف وزير العدل غاياته . فزعم ان شبانا من " الحركيين العاملين في سبيل السلطة السوداء " يسببون " استقطابا " في افريقيا الجنوبية بمساعدة المعهد المسيحي للجنوب الافريقي وان أناسا آخرين ينظمون نقابات عمالية سوداء بقصد استعمال الاضرابات شرارات لاضرام نار الثورة . وحذرهم من مفبة " التمادى " حتى لا يضطر نظام الحكم الى اتخاذ اجراءات ضد هم .

١٢٣ - في ٢٥ أيار/مايو تم تغيير عنوان مشروع القانون الى " مشروع قانون تعديل قوانين الامن الداخلي " بعد أن بدأت المعارضة بالاشارة اليه باسم " مشروع قانون ال SS " (٤٤) (وفي هذا تلميح واضح الى الشبه الكبير بين قانون أمن الدولة والشرطة الخاصة النازية) .

باء - محاكمات خصوم الفصل المنصرى

١٢٤ - جرى أثناء الفترة المستعرضة عدد كبير من المحاكمات السياسية بموجب تشريعات قمعية . وكان العديد من المتهمين ، وكذلك شهود الادعاء قد احتجزوا لفترات طويلة مع منع كافة سبل الاتصال عنهم قبل بدء المحاكمات . ولم تكن الصحف ، أو الجمهور على علم باحتجاز كثيرين من هؤلاء الاشخاص الى ان ظهوروا في المحكمة . وادعى عدد منهم انه تعرض للاعتداء والتعذيب في السجن .

١٢٥ - وفي المحاكم أعلن العديد من المتهمين في هذه المحاكمات أنهم اشتركوا في أنشطة ضد نظام الحكم القائم على الفصل المنصرى بسبب معتقداتهم . وقد صدرت أحكام قاسية بحق عدد من الشهود الذين رفضوا الادلاء بشهادة في صالح الادعاء رغم التهديدات التي تعرضوا لها . وقد حضر نفر من السود عدة محاكمات سياسية وعبروا ، رغم ارباب شرطة الامن لهم ، عن اعجابهم بالزعماء المتهمين .

١٢٦ - وفيما يلي عرض موجز لبعض المحاكمات السياسية الرئيسية التي جرت أثناء الفترة المستعرضة : (٤٥)

١ - محاكمة " الوعي الاسود " في شخص زعماء منظمة الطلاب الافريقيين الجنوبيين ومؤتمر السود

١٢٧ - لا تزال المحاكمة السياسية الضخمة لتسعة من زعماء منظمة الطلاب الافريقيين الجنوبيين ومؤتمر السود جارية في محكمة بريتوريا العليا منذ أكثر من عام . وكما ذكر المعهد المسيحي للجنوب الافريقي :

" أصبحت المحاكمة تعرف باسم محاكمة ' الوعي الاسود ' بدلا من محاكمة المتهمين التسعة وأخذت تتجه اتجاها جديدا واضحا . ففيما عدا تهم اعداد الكتابات التي زعم

(٤٤) قال عضو مجلس الشيوخ ر. ر. بامفورد ، وهو عضو في حزب الاصلاح التقدمي ، في مجلس الشيوخ يوم ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٦ أن مشروع القانون هو بالواقع نفس " مرسوم الليل والنضاب " الذي أصدره اللواء النازي كايثل عام ١٩٤٢ والذي نقل بموجبه عشرات الالوف من الاوروبيين الغربيين الى أوروبا الشرقية .

(٤٥) يستند جزء كبير من المعلومات الواردة في هذا الباب الى منشورين للمعهد المسيحي للجنوب الافريقي هما " الاعتقال والانفراج في الجنوب الافريقي " (٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٦) و " افريقيا الجنوبية - دولة بوليسية " ؟ (٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦) .

أن المتهمين قد صاغوها أو وزعوها ، لم تتضمن لائحة الاتهام التي تقع في ٨٢ صفحة أية تهمة بارتكاب أعمال إرهاب مادية أو تجنيد فعلي ، بل إن التهم تتعلق بالاحزاب الاجتماعية الشعبية التي نظمت في ايلول / سبتمبر ١٩٧٤ تحت شعار 'تحيا فريليمو' ووثائق وخطب لمنظمة الطلاب الافريقيين الجنوبيين ومؤتمر السود ومفهوم ونظرية فلسفة 'الوعي الاسود' نفسها" (٤٦) .

١٢٨ - وقد أشار القاضي السيد بوشوف الى أنه مطلوب من الدفاع ، وفقا لقانون مكافحة الارهاب أن يثبت انه من غير المحتمل أن تؤدي تصرفات المتهمين - التي تضم فيما تضم كتاباتهم وخطبهم - وفلسفتهم - الى مايلي :

- (أ) احراج ادارة شؤون الدولة ؛
- (ب) التشجيع على الفوضى أو اعمال الشغب أو الاضطرابات العامة ؛
- (ج) الحاق خسائر مالية كبيرة بأى شخص أو بالدولة ؛
- (د) اضرار مشاعر العداوة بين البيض وغيرهم من سكان الجمهورية ؛
- (هـ) عرقلة أو عاقبة أى شخص عن المساعدة في حفظ القانون والنظام .

وفيما عدا ذلك سوف يفترض ان المتهمين مذنبون مما يعرضهم الى صدور أحكام ضدهم أثناء السجن خمس سنوات وأتم هذا الاعداد .

١٢٩ - وكان المتهمون قد احتجزوا أثناء حملة الاعتقالات التي شملت ارجاء البلد في أعقاب الاجتماعات الشعبية التي نظمت في ٢٥ ايلول / سبتمبر ١٩٧٤ بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لقيام " فريليمو " . وفي ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ ، وجهت الى اثني عشر رجلا تهمة بمقتضى قانون مكافحة الارهاب . وبعد عشرة أيام من ذلك التاريخ اتهم السيد سيفالينغام مودلي بموجب القانون نفسه . وفي ٢٣ حزيران / يونيه ١٩٧٥ ، عندما انهارت القضية وقرر القاضي الفاء الاتهام الرسمي لغموضه ، سحب الادعاء جميع التهم . ولكنه عاد بعد فترة وجيزة ووجه اتهامات رسمية جديدة الى تسعة رجال مع توجيه اتهامات مستقلة الى كل من السيد روبين هير والسيد صادق فاريافا (٤٧) . وبدأت محاكمة الرجال التسعة في ٤ آب / أغسطس ١٩٧٥ وادعى عدد من المتهمين وشهود الادعاء أنهم تعرضوا لاعتداءات وحشية أثناء اعتقالهم .

١٣٠ - وبعد أن اختتم الادعاء مرافعته ، أسقط القاضي بوشوف ، في آذار / مارس ١٩٧٦ ، سبعة من التهم الثلاث عشرة الموجهة الى المتهمين .

١٣١ - وقد بدأ الدفاع مرافعته في ٢٩ أيار / مايو ١٩٧٦ . ثم شرح المتهمون وعدد من الشهود

(٤٦) المعهد المسيحي للجنوب الافريقي " افريقيا الجنوبية - 'دولة بوليسية' ؟ "

(٢٠ ايلول / سبتمبر ١٩٧٦) .

(٤٧) اسقطت التهم الموجهة الى السيد هير بعد ذلك . وتأجلت محاكمة السيد فاريافا

الى تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ .

مبادئ وأهداف "حركة الوعي الأسود" ورفضوا مزاعم الادعاء بأنهم كانوا يخططون لمقاومة عنيفة .

١٣٢ - وقد أنهى الدفاع مرافعته في آب/أغسطس ١٩٧٦ وتم تأجيل المحاكمة الى تشرين الأول /أكتوبر للمداولة . وأشار المعهد المسيحي الى ما يلي :

"إن السمة البارزة لهذه المحاكمة هي أهمية الدور الذي لعبه مفهوم "الوعي الاسود" في التهم الموجهة بموجب قانون مكافحة الارهاب . وقد كان الاجتماع الشعبي الذي عقد تحت شعار "تحيا فريليمو" يمثل بداية خطوة حاسمة في الوعي السياسي للسود في افريقيا الجنوبية ، نظرا لان أعدادا متزايدة من زعماء حركة 'الوعي الاسود' اعتقلوا بعد هذا الاجتماع مما أدى الى اجراء محاكمات سياسية عديدة ، هي أكبر سلسلة من المحاكمات السياسية منذ المحاكمات التي جرت قبل عقد مضى بتهمتي التخريب والشيوعية . وقد لقي المتهمون في كل محاكمة من هذه المحاكمات تأييدا وساندة قويين من الجالية السودا* وأثارت الاعتقالات استياء وادانة واسعة النطاق" . (٤٨)

٢ - محاكمات أعضاء المنظمة الوطنية للشباب في جوهانسبرغ

١٣٣ - وفي ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ ، مثل ستة رجال وامرأة - هم السادة جوزيف م . مولوكينغ ، وبهيكى و . ج . لانغا ، وآوس ن . موسوندو ، وينجامين س . مفينيانا ، واندرو ك . مولتسانى ، وباتريك ميسىلا ، والآنسة بومزا ديانتي - أمام المحكمة في جوهانسبرغ بتهمة تقع تحت طائلة قانون مكافحة الارهاب . وفي ٢٦ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، أسقطت التهم الموجهة الى السيد ميسىلا ، الذى وجه اليه عندئذ اتهام رسمي مستقل بموجب قانون قمع الشيوعية .

١٣٤ - وقد زعم أن المتهمين تأمروا لتشكيل خلايا سرية بنية القيام بما يلي :

(أ) جمع معلومات عن المنشآت الاستراتيجية لنقلها الى شركاء في الجريمة لاغراض التخريب ؛

(ب) احداث ثورة ضد الحكومة ؛

(ج) دراسة الاقتصاد واستخدام القوى العاملة السودا* لشله ؛

(د) اسقاط الحكومة في النهاية ؛

(هـ) دراسة وتهريب المطبوعات الشيوعية الثورية لنشرها ؛

(و) تحريض الناس على تلقي تدريب عسكرى أو تخريبي .

(٤٨) المعهد المسيحي للجنوب الافريقي ، " افريقيا الجنوبية - 'دولة بوليسية' ؟ " .

(٢٠ أيلول /سبتمبر ١٩٧٦) .

١٣٥ - وفي ١٨ آذار/مارس ١٩٧٦ ، ثاني أيام المحاكمة ، ملأ الجمهور قاعة المحكمة عن آخرها . وبعد أن رفعت الجلسة احتشد زهاء ٧٠٠ شخص في شارع يقع خلف المحكمة وتظاهروا رافعين قبضاتهم ومرددين أناشيد الحرية وهتافات " السلطة للشعب " . وقد هاجمت الشرطة المتظاهرين وقامت بتفريقهم مستخدمة الكلاب والهرافات : وتم اعتقال أربعة أشخاص على الأقل عندما توجه المتظاهرون صوب محطة جوهانسبرغ للسكك الحديدية حيث انضم اليهم عمال كانوا عائدين من أعمالهم فارتفع بذلك عدد المتظاهرين الى ٢٠٠٠ شخص . ووزعت على الحشود منشورات للمؤتمر الوطني الافريقي المحظور ، وبعد أربع ساعات من الاشتباكات تمكن رجال الشرطة من تفريق المظاهرة . وأسفر ذلك عن إصابة عدد من الاشخاص بجراح ، من بينهم شرطيان على الأقل ، وجرت عدة اعتقالات .

١٣٦ - وفي الوقت نفسه ، انفجرت قنبلة زمنية منزلية الصنع أمام مقر صحيفة " راند ديلي ميل " وبعثت مئات من منشورات المؤتمر الوطني الافريقي . وقد جاء في تقرير لوكالة الانباء الفرنسية أن هذه المنشورات دعت شعب افريقيا الجنوبية الى مقاومة سياسة فرق تسد التي يتبعها فورستر وذلك برفض جميع مؤسسات الفصل العنصري ، والى تعبئة قواه للاطاحة بنظام الفصل العنصري عن طريق الكفاح المسلح . وقد تمكن عديد من المارة من الحصول على نسخ من المنشور قبل وصول الشرطة ومصادرتها لجميع النسخ .

١٣٧ - وعند هذا الحد نقلت المحاكمة الى بريتوريا بقصد تجنب المظاهرات العامة . غير انه حدث أثناء المحاكمة ان رفض خمسة من الشهود الادلاء بافاداتهم أمام المحكمة في حين أدلى غيرهم من شهود الادعاء بشهادات معادية فجرى عندئذ القبض على عدد منهم . وكان بين الشهود المعادين للادعاء السيد جيروس كفوكونغ الذي أبرز وثيقة بخط يد أحد ضباط شرطة الا من هو الكابتن كرونرايت تتضمن تعليمات بشأن ما ينبغي عليه ان يقوله له . وقال السيد كفوكونغ انه لم يدل بافادته تلك الا بعد ان اعتدى عليه الكابتن كرونرايت بالضرب وهدده (٤٩) .

١٣٨ - وفي ٤ أيار/مايو ، برئت ساحة الأنسة ب. ديانتني والسيد ب. لانغا والسيد ب. مفينيانا (مولينجاني) . بيد انه أعيد اعتقال الأنسة ديانتني فوراً بعد ذلك " لاستجوابها بشأن مسألة أخرى " .

١٣٩ - وقال القاضي انه مقتنع بان التهمة الرئيسية والاولى الموجهة الى المتهمين الاربعة الباقين لم تثبت ولذلك فانه سيطلب اليهم ان يدافعوا عن انفسهم فيما يتعلق بالتهمة الثانية فقط الموجهة اليهم بموجب قانون قمع الشيوعية .

(٤٩) اعتقل السيد جيروس كفوكونغ فور ذلك في ٢٤ آذار/مارس . وقد مثل أمام المحكمة في ٣٠ آذار/مارس بتهمة الشهادة الزور بموجب قانون افشاء الاسرار الرسمية أو سرقتها . وقد أفرج عنه بكفالة ولكنه اعتقل مرة أخرى بتاريخ ١٣ تموز/يوليه . وقد مثل ، أثناء اعتقاله ، أمام المحكمة حيث اسقطت القضية ضده .

١٤٠ - وأثناء تقديم الشهادات بدعوة من الدفاع ، ادعى السيد مولوكنغ ان شرطة الامن استجوبته لمدة ٣٠ ساعة متواصلة بعد اعتقاله . وزعم السيد موسوندو أن الشرطة مزقت الاقوال التي أدلى بها بعد اعتقاله ، بدعوى أنها لم تكن مرضية . وأضاف السيد موسوندو قائلاً أن شرطيا افريقيا قام عندئذ بطرحه أرضا ووضع حذاءه فوق عنقه وهدده بأنه سيتعرض للضرب اذا لم يقل " الحقيقة " . وبعد ذلك تم تحرير بيان بخط يده يتضمن عددا من الاكاذيب بناء على تعليمات الشاويش سميث . وزعم السيد مولوتساني انه استجوب لمدة طويلة وانه تعرض للاعتداء .

١٤١ - وقد وقع القاضي ارفينغ ستيين أدنى عقوبة الزامية على السيدين د . نهلابو ، وأ . موسوندو وهي السجن لمدة خمس سنوات ، ورفض السماح لهما باستئناف الحكم . أما السيد مولوتساني والسيد مولوكنغ فقد وجدا غير مذنبين وأخلي سبيلهما .

١٤٢ - وقال القاضي في حيثيات الحكم :

" لقد وجدت طرق التحقيق المستخدمة في هذه القضية مشبوهة للغاية ووضعت هذا نصب عيني طيلة نظري في القضية . أما من حيث القانون ، فقد كانت يداى مفلولتين بتشريع ارتأى ان من المناسب أن تكون العقوبة الدنيا هي السجن لمدة خمس سنوات . فمن بين جميع الاشخاص الذين نسبت الي موسوندو ونهلابو تهمة تحريضهم على تلقي تدريب عسكري تبين لي أنهما مذنبان في تحريض اثنين منهم فقط . وعليه لم يكن ما قاما به عملية تجنيد جماعي " .

١٤٣ - وكما أشرنا سابقا ، كان السيد باتريك ميسلا من بين المتهمين الاصلين في المحاكمة الأنفة الذكر . وقد تم سحب التهم الموجهة اليه في ٢٦ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ . وقد وجه اليه اتهام رسمي مستقل فيما بعد بموجب قانون قمع الشيوعية بدعوى انه يؤيد أهداف الشيوعية أو المؤتمر الوطني الافريقي أو الاثنين معا . وبعد تأجيل القضية عدة مرات ، تم في النهاية ، بتاريخ ٢٤ آب /أغسطس ١٩٧٦ سحب جميع التهم الموجهة اليه نظرا لعدم توفر الشهود ، على ما يبدو .

٣ - محاكمة أعضاء الحركة الطلابية الافريقية الجنوبية في غراها مزتاون

١٤٤ - قامت شرطة الامن ، في الفترة ما بين تشرين الاول /أكتوبر ١٩٧٥ وشباط /فبراير ١٩٧٦ ، باحتجاز عدد من طلاب معهد هيلد تاون ، جميعهم أعضاء في الحركة الطلابية الافريقية الجنوبية ، وذلك بموجب قانون مكافحة الارهاب .

١٤٥ - وفي ٣ حزيران /يونيه ١٩٧٦ ، وجهت رسميا الى خمسة منهم - هم السادة توتيمبلا ندوكوانا ، ١٩ سنة ، وفيبيو جاك ، ٢٠ سنة ، وغودوين مدا ، ١٩ سنة ، وفوميليلي سيزانسي ، ٢٢ سنة ، ونفكولا هيمبي ، ١٩ سنة - تهم بموجب قانون مكافحة الارهاب بدعوى اشتراكهم في " أنشطة ارهابية " واعتزامهم مغادرة افريقيا الجنوبية لتلقي تدريب عسكري . كذلك تم احتجاز السيد ماسترز تيمبيني ، محامي الدفاع ، في منتصف آب /أغسطس . وعندئذ عينت المحكمة مكتب محاماة آخر في غراها مزتاون لتقديم المشورة والارشاد للمتهمين في المحاكمة .

١٤٦ - وذكر احد شهود الادعاء ، السيد باليني ، أثناء استجوابه انه حاول ان يقطع شرايين

رسفيه ويجرح ذراعيه بموسي حلاقة وانه كان مريضا في شباط/فبراير وأيار/مايو أثناء وجوده في سجن فورت غالمورغان بايست لندن . وقد طلب مارا عقاير طبية لتهدئة أعصابه فأعطاه الحراس بعض الاقراص . وكثيرا ما كان يصرخ ليلا وهو يدق باب زنزانتة بيديه قائلا : " أتوسل اليك ياربسي ، ساعدني - أنا لا أريد أن أكون شاهدا من شهود الادعاء " .

١٤٧ - ثم تمكن المرض من السيد باليني ففحصه المشرف الطبي على مستشفى فورت انفلاندا للامراض العقلية وأفاد بأن المريض مصاب بحالة اضطراب عقلي وانه قام بتمزيق معظم ملابسه وتصبح في حاجة الى علاج نفسي . فتم بعد ذلك نقله الى المستشفى .

١٤٨ - ورفض السيد تيمباني بانتسي ، الذي اعتقل منذ منتصف تشرين الاول/أكتوبر ١٩٧٥ الادلاء بشهادة في صالح الادعاء قائلا :

" انني أرفض الشهادة ضد هؤلاء الرجال . لقد قال الرب 'طوبى للعطاشى الى البر' وهؤلاء أناس عطاشى الى البر " .

١٤٩ - وقد أصدر القاضي ، وهو قاض بالنيابة يدعى ستيوارت ، حكما بسجنه لمدة شهر مع فرض عقوبة أخرى عليه هي الحبس لمدة عشرة أيام بتهمة اهانته المحكمة بعد أن قام السيد بانتسي بأداء تحية " القوة السوداء " في المحكمة .

١٥٠ - كما رفض شاهد آخر ، هو السيد دون كوبي ، الادلاء بشهادته وقال : " انني لا أعلم لماذا لم توجه التهم التي بل وجهت اليهم (المتهمون) . فأنا لا أريد الادلاء بشهادة ضدهم ، وما أنشده هو أن توجه التهم الي " . وقد سجن هو أيضا لمدة شهر . وألقى القاضي بقية عقوبة الشهر في اليوم التالي عندما قرر السيد كوبي الادلاء بشهادته بعد " حبسه في زنزانة باردة " .

١٥١ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه ، استدعت والدة أحد المتهمين للادلاء بشهادتها ضد ابنها ، وقالت السيدة مايرا جاك ، مخاطبة القاضي :

" سيدى القاضي ، انني قلقة ومنزعجة وقد جئت الى المحكمة بقلب يعتصره الالم لأن ولدى قد اعتقل ومطلوب مني أن أدلي بشهادة ضده . ولو كان الامر بيدي لما كنت أدليت بشهادة ولكني اذا كنت مرغمة على ذلك ، فليس أأماي بديل آخر " .

١٥٢ - وقد أوضح الدفاع انه سيسلم بالادلة بحيث لا يكون مطلوبا من السيدة جاك أن تخوض التجربة المروعة المتمثلة في الشهادة ضد ابنها .

١٥٣ - وعندما استدعي السيد كولينز ند وكوانا ، والد سوتومبلا ، للادلاء بشهادته اتبع الاجراء نفسه .

١٥٤ - وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر أدانت المحكمة المتهمين الخمسة بتهمة التأثير على بعضهم بعضا ، وعلى آخرين ، لمغادرة البلد لتلقي تدريب عسكري وحكمت بسجنهم لمدة خمس سنوات . كما صدر حكمان على السيد ند وكوانا والسيد جاك بالسجن لمدة خمس سنوات اضافية بتهمة الذهاب الى ديربان بنية مغادرة البلد (٥٠) .

٤ - محاكمات أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي في بيطرماريتزبورغ

١٥٥ - قامت شرطة الامن ، في الفترة ما بين كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ و آذار / مارس ١٩٧٦ ، باحتجاز حوالي ٥٠ شخصا في ناتال ، بموجب قانون مكافحة الارهاب ، مشتبهة على ما يبدو وفي انتمائهم الى التنظيم السري التابع للمؤتمر الوطني الافريقي .

١٥٦ - وقد وجهت الى عشرة من المعتقلين ، في ١٤ أيار / مايو ١٩٧٦ ، بمحكمة بيطرماريتزبورغ العليا ، تهمة تقع تحت طائلة قانون مكافحة الارهاب وقانون قمع الشيوعية . وكان هؤلاء العشرة هم السادة : شيما هـ. غوالا ، ٥٥ سنة ؛ ووليام ف. خانيلي ، ٤٠ سنة ؛ وأنطون ن. كسابا ، ٤٢ سنة ؛ وجون ف. نيني ، ٣٢ سنة ؛ وفوسيموسي ت. ماغوياني ، ٣٢ سنة ؛ وماثيوس ن. ميبوا ، ٥١ سنة ؛ وأزاريا نديبيل ، ٤٠ سنة ؛ وزاخيلي ل. مدالوسي ، ٥١ سنة ؛ وجوزيف ن. ندولي ، ٣٥ سنة ؛ وكليوباس ندهلوفو ، ٤٢ سنة .

١٥٧ - وقد اتهموا بالانتماء الى عضوية المؤتمر الوطني الافريقي ؛ والاتصال بأعضاء المنظمة فـ في سوازيلند ؛ وتوزيع مطبوعات " تخريبية " ؛ والتخطيط لنقل الاشخاص الذين يتم تجنيدهم لتلقي تدريب سياسي أو عسكري الى داخل سوازيلند ؛ وتشجيع آخرين على تلقي مثل هذا التدريب خارج الجمهورية كيما يعودوا بعد ذلك ويساعدوا في الاطاحة " بحكومة الجمهورية " بوسائل العنف والاكره .

١٥٨ - وفي ٢ تموز / يوليه ، ذكر السيد ندولي والسيد ندلوفو في طلب تقدا ما به الى المحكمة العليا أنهما اختطفا في ٢٥ آذار / مارس من سوازيلند حيث كانا قد منحا حق اللجوء ، وعذبا على يد شرطة أمن افريقيا الجنوبية . وقد ادعى السيد ندولي انه تعرض لاستجواب وتعذيب وكَي بالنار بصفة متواصلة مما سبب له حروقا من الدرجة الثالثة ، وانه أجبر على الوقوف معصوب العينين لمدة خمسة أيام وليال . كما ضرب على كتفيه ؛ وعلق من عوارض خشبية في السقف بواسطة حبل حول عنقه وعرض وهو في هذا الوضع لصدات كهربائية .

١٥٩ - وقد قدم الدفاع افادة كتابية من أحد الجراحين الاخصائيين في بيطرماريتزبورغ ، هو السيد رينييه دينيسين لورو ، مؤداها انه وجد عددا من الندبات في أماكن مختلفة من جسمي مقدمي الطلب . فقد كانت هناك ندوب على جبهة السيد ندولي ، وخلف رأسه ، وعلى الجانب الأيسر من عنقه ، وعلى اصبع الخاتم في يده اليسرى ، بينما كانت هناك ست ندوب على ساعده الايسر ، وندبتان غير واضحتين على ساعده الايمن ، و ١١ ندبة على ساقه اليمنى و ٩ ندوب على ساقه اليسرى .

١٦٠ - وفي ٩ تموز / يوليه رفض القاضي فان هيردن طلبهما اطلاق سراحهما . وقال انه خلص الى ان المحكمة العليا لها من الاختصاص ما يؤهلها لمحاكمة مقدمي الطلب " حتى اذا كان قد تم اعتقالهما في سوازيلند " . وقال أيضا انه مقتنع بأن صاحبي الالتماس فشلا في تقديم أدلة تثبت أنهما اختطفا (٥١) .

(٥١) أكد وزير الخارجية ، السيد هيلفارد مولر ، ان حكومة سوازيلند أجرت اتصالات مع حكومة افريقيا الجنوبية وطلبت منها اعادة الرجلين الى سوازيلند .

١٦١ - وقد بدأت المحاكمة الرئيسية في ١٢ تموز/يوليه . وما زالت مستمرة .

٥ - محاكمة السيد بيتروس تشابالالا

١٦٢ - حوكم السيد بيتروس تشابالالا ، ٢٥ سنة ، وهو أفريقي من جوهانسبرغ ، في محكمة راند العليا في آذار/مارس ١٩٧٦ بتهمة تقع تحت طائلة قانون مكافحة الإرهاب وقانون قمع الشيوعية . فقد نسبت إليه تهمة التأثير على اثنين من أصدقائه - السيد لونغيسانى مادييا والسيد بيستر ماهلانغو - أو تحريضهما على مفادرة البلد بهدف تلقي تدريب عسكري في زامبيا لأغراض الاطاحة بالحكومة . وكان ثلاثتهم قد اعتقلوا بالقرب من حدود بوتسوانا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ . وقد مثل السيد مادييا والسيد ماهلانغو في المحاكمة باعتبارهما شاهدين من شهود الادعاء .

١٦٣ - وقال محامي الدفاع في معرض مرافعته انه ليس ثمة دليل على ان السيد تشابالالا قد حرّض صديقيه على تلقي تدريب عسكري . فقد قررا من تلقاء نفسيهما ، بعد الاستماع الى نشره اذاعية لراديو زامبيا ، أن يفادرا البلد .

١٦٤ - كما ادعى الدفاع ان الرجال الثلاثة قد نقلوا الى مافيكينغ بعد اعتقالهم وحي بهم الى جوهانسبرغ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر لاجراء مزيد من التحقيق معهم . وقد تعرضوا لاعتداء على يد شرطة الامن في مافيكينغ ومكث السيد تشابالالا في احدى المستشفيات ١٢ يوما .

١٦٥ - وقد اتفق القاضي ارفينغ ستاين مع الدفاع في انه لا يوجد دليل قوى ضد السيد تشابالالا ومن ثم أعلن براءته . وعندئذ أوعز السيد تشابالالا الى محاميه باقامة دعوى ضد وزير العدل بسبب الاضرار التي لحقت به نتيجة للاعتداءات التي تعرض لها أثناء اعتقاله .

٦ - محاكمة السيد بيرنارد تريفور بلوم

١٦٦ - اعتقل السيد بلوم في ٦ شباط/فبراير ١٩٧٦ ووجهت اليه بعد ذلك تهمة بموجب قانون مكافحة الإرهاب ، وقانون قمع الشيوعية ، وغيرهما من القوانين القمعية . وزعم الادعاء انه تأمر مع آخرين لاجراء اتصالات مع منظمات غير شرعية ولتلقى تدريب عسكري في الخارج .

١٦٧ - وبعد مضي أكثر من عام على اعتقاله ، وفي ٢٧ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، برأته محكمة راند العليا من التهم التي كانت موجهة اليه بموجب قانون مكافحة الإرهاب . وقد اعترف بحيازة نسخة من صحيفة سيشابا (الناطقة بلسان المؤتمر الوطني الافريقي) وبالهروب من حجز الشرطة له . (ذكر محاميه انه تعرض لاستجواب فظ في مركز الشرطة في ٦ شباط/فبراير ١٩٧٥ ففر من المركز . ولكنه لم يقاوم عند اعادته اعتقاله) . وعلى هذه التهم ، صدر ضده حكم بدفع غرامة قدرها ٥٠٠ راند وبالسجن لمدة ستة شهور مع ايقاف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات (٥٢) .

(٥٢) صحيفة "راند ديلي ميل" ، جوهانسبرغ ، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٦ .

١٦٨ - وأثناء هذه المحاكمة ، رفض السيد ريموند أنطوني بيرغرز ، ٢٥ سنة ، والسيد باتريك ماكفلووا ، ٢٣ سنة ، في ١٦ شباط / فبراير ١٩٧٦ الادلاء بشهادة في صالح الادعاء بعد حبسهما وقطع كل اتصال عنهما لمدة عام كامل . وقال السيد ماكفلووا :

" لقد تعرضت لوحشية أثناء فترة احتجازي وان مبادئتي هي سبب رفضي الادلاء بشهادتي . فأنا سياسي واؤمن بالوعي الاسود . فنحن السود مكبلين دائما بالبييض . وسيظل الوضع هكذا اذا أدليت بشهادتي في هذه المحكمة ضد زميلي الاسود " .

١٦٩ - وقد تم حبس السيد بيرغرز والسيد ماكفلووا لمدة ١٠ أيام لرفضهما الادلاء بشهادتهما . وعند ما رفضا الادلاء بشهادتهما مرة أخرى في ٢٠ شباط / فبراير ، صدر ضد كل منهما حكم آخر بالسجن لمدة ١٢ شهرا .

٧ - محاكمة السيد إريك مولوبي

١٧٠ - احتجز السيد إريك مولوبي ، ٢٨ سنة ، وهو من جوهانسبرغ ، في ٢٠ شباط / فبراير ١٩٧٥ ووجهت اليه تهمة في محكمة راند العليا في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ بموجب قانون مكافحة الارهاب ، وقانون قمع الشيوعية وغيرهما من التشريعات القمعية . فقد اتهم بتوريط أشخاص في أعمال التخريب وبتوزيع منشورات تخريبية .

١٧١ - وقد ذكر السيد مولوبي في شهادته يومي ١٧ و ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، انه يؤمن باللاعنف . وقد اعترف بأنه أعد ووزع منشورا بعنوان " الحرية الآن " كان موجها ضد سياسة البانتوستانات وما يسمى بالالعاب الرياضية " المتعددة الجنسية " . وقال انه أصبح مهتما كذلك بتشجيع انشاء نقابات عمالية للسود وبحث الامر مع أحد ممثلي المؤتمر الوطني الافريقي في بوتسوانا في نيسان / ابريل ١٩٧٤ .

١٧٢ - وقد حكم على السيد مولوبي في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ بالسجن خمس سنوات لكل من التهمتين ، على أن يجري تنفيذهما في آن واحد .

١٧٣ - وأثناء هذه المحاكمة ، بتاريخ ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، استدعي السيد فرانك مولوبي ، ٢٨ سنة ، وهو مدرس وابن عم المتهم ، بوصفه من شهود الادعاء ولكنه رفض الادلاء بشهادته . وقال انه لن يشهد ضد رجل يشاطره نفس الآراء السياسية وفي صالح دولة لم تبد أى اهتمام بالسود المضطهدين . وقد أصدرت المحكمة حكما بحبسه لمدة أربعة شهور وأفرج عنه بكفالة ريثما يتم استئناف الحكم .

١٧٤ - وقد اتهم مرة أخرى في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ بمرقلة سير العدالة وذلك بمحاولته التأثير على شهود الادعاء للادلاء بشهادة زائفة . وقد صدر أمر باعتقاله في ١١ كانون الاول / ديسمبر عندما لم يمثل أمام المحكمة . ويعتقد انه فر من افريقيا الجنوبية .

١٧٥ - وقد أدلى السيد فينسنت سيلانتو بشهادة في صالح الدولة في قضية السيد إريك مولوبي ، ولكن شهادته تعارضت مع الأقوال التي كان قد أدلى بها تحت طائلة القسم أثناء فترة احتجازه .

فقد ادعى انه تعرض للاعتداء أثناء احتجازه ، وانه أدلى بأقواله السابقة تحت اكراه بالتهديد .
وعندئذ أعيد اعتقاله مرة أخرى ووجهت اليه تهمة الادلاء بشهادة زور . وقد بدأت محاكمته فـي
١٠ شباط/فبراير ١٩٧٦ .

١٧٦ - وقد ادعى السيد سيلانتو في شهادته يوم ٢٤ حزيران/يونيه انه تعرض بعد اعتقاله فـي
١٥ آذار/مارس ١٩٧٥ للصفع واللكم وأن ذراعه أصيبت بالتواء . وقال انه اقتيد الى دورة مياه عند ما
رفض الادلاء بأقوال " مرضية " وأضاف يقول : ووضعوا رأسي في الحوض الى ان فقدت الوعي . وعندئذ
قررت أن أعترف بما أرادوا مني أن أقوله حتى يتوقف تعذيبهم لي " . وأضاف انه حاول الانتحار أثناء
فترة احتجازه وانه وضع في حبس انفرادي لمدة تسعة شهور . وقد تدهورت صحته : ان عانى من
نوبات دوّار وكان يتقيأ دما .

١٧٧ - وقد برّئت ساحة السيد سيلانتو في ٩ تموز/يوليه لان اثنين من ضباط الشرطة أدليـا
بشهادتين متعارضتين بشأن استجوابهما له .

٨ - محاكمة السيد هاملتون ، والسيد وايمرز ، والسيد رامروك

١٧٨ - اعتقل ثلاثة شبان من ضاحية نورغيسيشت للطنين - هم السيد وايزمان هاملتون ، ٢١ سنة ،
والسيد كريستوفر وايمرز ، ٢١ سنة ، والسيد جوني هوبرت رامروك ، ٢٤ سنة - في شباط/فبراير
١٩٧٥ ووجهت اليهم بعد ذلك بعدة شهور تهم بموجب قانون مكافحة الارهاب وقانون قمع الشيوعية .
وقد افرج عنهم بكفالة بعد ان قضوا ٢٠٠ يوم في حبس انفرادي . وتم سحب التهم الموجهة اليهم
في منتصف آذار/مارس ١٩٧٦ ، ولكن أعيد اعتقالهم بعد ذلك مباشرة بموجب قانون مكافحة الارهاب .
وقد تم اطلاق سراحهم بعد أن قضوا شهرين آخرين في السجن . وقد صدر ضد السيد هاميلتون
والسيد رامروك فور اطلاق سراحهما حكم بحظر نشاطهما وتحدد اقامتهما في المنزل .

٩ - محاكمة السيد بريتينباخ

١٧٩ - اعتقل السيد بريتينباخ ، وهو شاعر بارز من شعراء اللغة الافريكانية كان قد عاش منفيا
في باريس ، في ١٩ آب/أغسطس ١٩٧٥ بعد بضعة أيام من وصوله الى افريقيا الجنوبية بجـواز
سفر مزور .

١٨٠ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، وجه اليه ، بموجب قانون مكافحة الارهاب وقانون قمع
الشيوعية ، اتهام رسمي بتشكيل منظمة غير شرعية ، تعرف باسم " أو كهيلا " أو " أطلس " ، تأييدا
للمؤتمر الوطني الافريقي . وقال الاتهام أن هدف المنظمة يتشمل في " احداث تحوّل ثوري في مجتمع
افريقيا الجنوبية بقيادة حركة التحرير السوداء " بمختلف الوسائل ، بما فيها الكفاح المسلح والعمل
السري .

١٨١ - وعند ما بدأت المحاكمة في محكمة بريتوريا العليا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر اعترف السيد
بريتينباخ بأنه مذنب بالتهم التي نسبت اليه مع بعض تعديلات قبلها المدعي العام .

١٨٢ - وقد صدر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر حكم على السيد بريتينباخ بالسجن لمدة ٩ سنوات ،

بالرغم من تأييد المدعي العام لطلب الدفاع توقيع أدنى عقوبة ينص عليها قانون مكافحة الارهاب وهي السجن لمدة ٥ سنوات . وقد رفضت محكمة الاستئناف في بلومفونتين في آذار/مارس ١٩٧٦ طلبا تقدم به السيد بريتينباخ لاستئناف قرار ادانته والحكم الصادر ضده .

١٠ - محاكمة السيد ريموند ساتنر

١٨٣ - صدر حكم في ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ بسجن السيد ريموند سوريل ساتنر، ٣٠ سنة ، وهو من كبار أساتذة القانون بجامعة ناتال ، لمدة سبع سنوات ونصف السنة بتهمة تقع تحت طائلة قانون قمع الشيوعية . وقد اعترف بتأييد أهداف الحزب الشيوعي الافريقي الجنوبي والمؤتمر الوطني الافريقي . وقد نسبت اليه تهمة تشكيل خلية سرية لتوزيع منشورات .

١٨٤ - وقد ألقى السيد ساتنر بيانا من قفص الاتهام أكد فيه من جديد معتقداته وحيّا الجماهير التي كانت محتشدة في قاعة المحكمة بضم قبضته في التحية التقليدية لحركة القوة السوداء . وقد ردت الجماهير التحية وأخذت تردد النشيد الوطني الافريقي ، " نكوسي سيكيليلي بي افريكا " (أى حفظ الله افريقيا) .

١١ - محاكمة السيد رابكن وزوجته والسيد كرونين

١٨٥ - اعتقل السيد ديفيد رابكين ، الصحفي ، والسيدة سوزان رابكين زوجته ، والسيد جيريمي كرونين ، المحاضر بجامعة كيب تاون ، في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٧٦ . وفي ٧ أيلول/سبتمبر ، وجهت اليهم تهمة بموجب قانوني مكافحة الارهاب والامن الداخلي . وزعم انهم تأمروا مع أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي الافريقي الجنوبي منذ عام ١٩٧٣ وانهم يعطون على تمهيد أهداف هاتين المنظميتين . كما وجهت اليهم تهمة انتاج وتوزيع عدد من المنشورات . وقد اعترف السيد رابكين والسيد كرونين بأنهما مذنبان بالتهمتين واعترفت السيدة رابكين بأنها مذنبه بالتهمة الثانية .

١٨٦ - وقد تلا السيد رابكين والسيد كرونين بيانين أمام المحكمة ذكرا فيهما ان الدافع وراء أفعالهما هو الرغبة الوطنية في أن تكون هناك افريقيا جنوبية آمنة وغير مجزأة . وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ، صدر حكم بسجن السيد رابكين لمدة ١٠ سنوات وبسجن السيد كرونين لمدة ٧ سنوات . وقد قاما بتحية الجماهير التي كانت محتشدة في قاعة المحكمة بعد صدور الحكم بضم قبضتيهما في التحية التقليدية لحركة القوة السوداء .

١٨٧ - وقد صدر حكم بسجن السيدة رابكين لمدة ١٢ شهرا ، مع وقف تنفيذ ١١ شهرا منها - شريطة أن تغادر البلد .

١٢ - محاكمة زعماء الاتحاد الوطني لطلاب افريقيا الجنوبية

١٨٨ - وجهت في كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٥ تهمة الى خمسة شبان لهم علاقة بالاتحاد الوطني لطلاب افريقيا الجنوبية وذلك بموجب قانون قمع الشيوعية وقانون المنظمات غير الشرعية . وقد بدأت المحاكمة في نيسان /ابريل ١٩٧٦ بعد تأجيلها عدة مرات . وكان المتهمون هم : السيد سيد رابكن ، بيير ، ٢٣ سنة ، المسؤول عن الحلقات الدراسية في الاتحاد الوطني لطلاب افريقيا الجنوبية ، والسيد غلين موس ،

٢٣ سنة، الرئيس السابق للمجلس التمثيلي الطلابي لجامعة فيتفوترسراند ، والسيد تشارلز ديفيد نوبن ، ٢٥ سنة ، الرئيس السابق للاتحاد الوطني لطلاب افريقيا الجنوبية، والسيد كاريل سيمون تيب ، رئيس الاتحاد الوطني لطلاب افريقيا الجنوبية حتى تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ ، والسيد ادوارد تشارلز ويبستر ، ٢٣ سنة ، المحاضر في مادة الاجتماع بجامعة ناتال والعضو السابق في الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلاب افريقيا الجنوبية .

١٨٩ - وقد وجهت اليهم تهمة ارتكاب جرائم في الفترة الواقعة ما بين تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٣ وآب /أغسطس ١٩٧٤ ، هي الارتباط بسياسات الحزب الشيوعي الافريقي الجنوبي والمؤتمر الوطني الافريقي والتآمر لتشجيع هذه السياسات . وكان الاتهام الرئيسي الذي وجه اليهم هو شن حملة من أجل اطلاق سراح السجناء السياسيين . ومن بين الجرائم الأخرى التي اتهموا بارتكابها نشر " ميثاق الحرية " الذي اعتمدته المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمات المرتبطة به في عام ١٩٥٥ ؛ وترتيب عقد اجتماعات للاستماع الى زعماء سود ؛ وتنظيم مسيرات احتجاج . كما نسبت اليهم تهمة مناقشة القيام بعمل طلابي بغية اقامة مجتمع معني على المساواة ؛ والقيام بعمل يستهدف اعادة توجيه النظام التعليمي القائم ؛ واصلاح الهيكل الجامعي ؛ وتشجيع الحركة النقابية السوداء و " الوعي الاسود " كوسيلة للتغيير ، وذلك أثناء حلقة دراسية عقدت في كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٣ .

١٩٠ - وقد علقت صحيفة راند ديلي ميل " في ١٢ آذار /مارس قارئة ان المحاكمة " تمس صميم العمل الرامي الى احداث تغيير في هذا البلد " . وما زالت المحاكمة مستمرة .

جيم - اساءة معاملة السجناء وتمذيبهم

١٩١ - ازداد لجوء شرطة الامن الافريقية الجنوبية ، في محاولاتها الرامية الى اخماد المقاومة المتزايدة ، الى اساءة معاملة المحتجزين وتمذيبهم .

١٩٢ - ورغم ان عددا كبيرا من الاشخاص الذين مثلوا أمام المحاكم كشهود أو متهمين في شتى المحاكمات السياسية ، شهدوا ضد شرطة الامن (كما بينا في الجزء بء أعلاه) فان المحاكم لم تحرك ساكنا .

١٩٣ - هذا علاوة على أن ثلاثة أشخاص على الاقل قد لقوا حتفهم أثناء الاحتجاز في السنة الماضية .

١٩٤ - ففي ٨ آذار /مارس ١٩٧٦ ، اعتقل في دوربان ، السيد موسويبا جوزيف مدلولي وعمـره ٥١ سنة ، وهو عضو في المؤتمر الوطني الافريقي ، بموجب قانون مكافحة الارهاب . وفي اليوم التالي ، أي ١٩ آذار /مارس ، وجد ميتا في زنزانته .

١٩٥ - وأخبرت أرملته الصحافة ان زوجها قد كلن صحيحا معافي عند اعتقاله . وقالت انها عندما ذهبت الى مكان حفظ الجثث للتعرف على جثته بعد أن علمت بنبأ وفاته ، لم يسمح لها بمشاهدة الجثة . وبعد يومين سمح لها بالقاء نظرة على جثة زوجها فشاهدت عليها آثار كدمات شديدة وجروحها وانتفاخ . وأضافت تقول :

" كان ورم بليغ يمتد على جبهته ، وكانت شفته السفلى مجروحة وتحمل آثار لكمات . أما معدته فقد تمددت الى ضعف حجمها العادي .

"ورفعت رأسه فشاهدت جروحاً متقاطعة في أسفل الجمجمة قرب ظهر الاذن اليسرى . وكان سائل ينز من الجروح التي تراوح حجمها بين ٣ و ٥ سنتيمترات" (٥٣) .

١٩٦ - وصرح محامي الاسرة ، ملونيفي مكسينفي ، للصحفيين أيضاً بأن السيد مدلولي كان في صحة ممتازة قبل وفاته . فقامت شرطة الامن باعتقال السيد مكسينفي في ٢٤ آذار/مارس . أما السيد ت. ل . سكوييا وكيل الدفاع الذي عينه السيد مكسينفي لمتابعة القضية فقد صدر جواز سفره .

١٩٧ - بتاريخ ١١ حزيران/يونيه قال السيد جيمي كروفر وزير العدل في مجلس الجمعية انه لن يجري أى تحقيق في وفاة السيد مدلولي لان النائب العام لاقليم ناتال قرر اتهام أربعة من رجال الشرطة بالقتل الذي يستحق اللوم . ووجهت التهمة رسمياً الى الشرطيين الاربعة في ١٧ حزيران/يونيه غير انه افرج عنهم بموجب تعهد شخصي منهم بالشول أمام المحكمة .

١٩٨ - وتوفي السيد مابيتلا موهابي ، ٢٥ سنة ، وهو من زعماء حركة "الوعي الاسود" وأب لطفلين صغيرين ، يوم ٥ آب/أغسطس ١٩٧٥ ، بينما كان محتجزاً قرب مدينة ايست لندن . وزعمت الحكومة انه انتحر . وكان السيد موهابي عضواً سابقاً في منظمة الطلاب الافريقيين الجنوبيين وفي مؤتمر السود ، وكان وقت اعتقاله مديراً لصندوق زيميلي الاستئماني الذي يساعد في اعادة تأهيل السجناء السياسيين بعد الافراج عنهم . وقد وصفه الاب ايلريد سنوبس ، أحد أعضاء طائفة البعث في روزيتنغيل ، وكان يعرف السيد موهابي شخصياً ، بأنه "أبرز زعماء جيل الشباب في حركة الوعي الاسود" (٥٤) .

١٩٩ - وبعد ذلك بأيام اعتقل الطبيبان اللذان مثلاً السيد موهابي في تشريح الجثة . واعتقل أيضاً السيد ماستر تيمبيني ، رئيس صندوق زيميلي الاستئماني ، الذي دعا الى اجراء تحقيق في ظروف وفاة السيد موهابي .

٢٠٠ - وتوفي السيد لوقا مازويمبي في كيب تاون يوم ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ بعيد اعتقاله بساعات معدودة ، وكان عضواً في منظمة الطلاب الافريقيين الجنوبيين .

(٥٣) وزع المؤتمر الوطني الافريقي بتاريخ ١٣ أيار/مايو ١٩٧٦ ، على الصحف في لندن صوراً لجثة السيد مدلولي تظهر آثار التعذيب الذي تعرض له .

(٥٤) صحيفة التايمز ، لندن ، ٧ آب/أغسطس ١٩٧٦ .

خامسا - تعزيز القوات العسكرية

- ٢٠١ - بدأ النظام الحاكم في افريقيا الجنوبية ، خلال الفترة المستعرضة وخاصة بعد اندحار عدوانه في انغولا ، في عملية توسيع اخرى لمؤسسته العسكرية .
- ٢٠٢ - وتتضمن تقديرات الميزانية لفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ اعتمادا قدره ٣٥٠ مليون راند للدفاع ، اى بزيادة قدرها حوالي ٤٠ في المائة عن السنة الماضية عندما بلغت هذه التقديرات ، بما في ذلك اعتماد اضافي ، ٩٧٠ ٦٦١ ٠٠٠ راند (٥٥) . ويوضح الجدول التالي الزيادة الضخمة في الميزانية العسكرية منذ مذبحه شاريفيل في ١٩٦٠ :

<u>السنة</u>	<u>تقديرات المخصصات الدفاعية</u>
	(بملايين الراندات)
١٩٦٠ - ١٩٦١	٤٤
١٩٧٠ - ١٩٧١	٢٥٧
١٩٧١ - ١٩٧٢	٣١٦
١٩٧٢ - ١٩٧٣	٣٤٤
١٩٧٣ - ١٩٧٤	٤٤٧
١٩٧٤ - ١٩٧٥	٦٩٢
١٩٧٥ - ١٩٧٦	٩٧١
١٩٧٦ - ١٩٧٧	١ ٣٥٠

- ٢٠٣ - وعلاوة على ذلك ، اعلن وزير المالية في ٣١ آذار/ مارس اثناء عرضه لميزانية ١٩٧٦ - ١٩٧٧ انه سيجرى توجيه الدعوة لكتابات طوعية في "سندات الدفاع الخاصة" التي ستستعمل في شراء اسلحة ومعدات دفاعية . وقد حددت الحكومة فيما بعد رقما مستهدفا لهذه السندات قدره ١٢٠ مليون راند (٥٦) .

- ٢٠٤ - ويبدو ان النظام الحاكم في افريقيا الجنوبية يتلطف الى زيادة قواته البحرية على امل حث الدول الاخرى على التعاون معها في منطقتي المحيط الهندي وجنوب الاطلسي . وفي ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ذكرت "ساوث أفريكان دايجست" وهي مجلة حكومية دورية ما يلي :
- "... تقوم القوات البحرية في الوقت الراهن بوضع برنامج لاحتياجاتها فـي

(٥٥) وافق برلمان افريقيا الجنوبية ، بسبب الحملة في انغولا ، على نفقات اضافية قدرها ٣١ مليون راند للدفاع ، للسنة المالية ١٩٧٥ - ١٩٧٦ .

(٥٦) صحيفة "راند ديلي ميل" ، جوهانسبرغ ، ١٥ تموز/ يوليه ١٩٧٦ .

السنوات القليلة القادمة يتضمن زوارق حراسة حاملة للصواريخ ومزيدا من الغواصات . ويجرى حاليا بناء زوارق مزودة بالصواريخ وكذلك تحديث الفرقاطات الموجودة " .

ونذكر فيما بعد ان افريقيا الجنوبية قد وقعت عقودا لشراء زوارق حراسة من اسرائيل وغواصات من فرنسا .

٢٠٥ - وكذلك فان المتحدثين باسم الحكومة يعملون جاهدين على اثارة حالة من جنون الحرب في البلاد . ونقل عن الميجور جنرال نيل ويستر المدير العام للموارد في قوة الدفاع الافريقية الجنوبية قوله محذرا في شباط/فبراير ١٩٧٦ : " ان على الافريقيين الجنوبيين ان يعتادوا ، شأنهم في ذلك شأن الاسرائيليين ، على فكرة الحياة في حالة حرب لبضع سنوات قادمة " (٥٧) .

٢٠٦ - وتكلم وزير الدفاع السيد ب . و . بوثا في مؤتمر الحزب الوطني في ناتال في ١٣ آب/اغسطس ١٩٧٦ فقال انه سيتعين على افريقيا الجنوبية ان تزيد مصروفاتها على الدفاع وانه لن يكون هناك بد على الأرجح من تحديد فترة الخدمة العسكرية . وصرح بانه سيتم تجنيد مزيد من السود في قوة الدفاع التي تتألف من اغلبيه ساحقة من البيض (٥٨) .

ألف - قانون عام ١٩٧٦ بتعديل قانون الدفاع

٢٠٧ - في كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ ، وفي ذروة العدوان على انغولا ، عرض النظام الحاكم في افريقيا الجنوبية على البرلمان مشروع قانون بتعديل قانون الدفاع . وكان الدافع وراء مشروع القانون هذا هو الشكوك حول شرعية التدخل في انغولا حتى بموجب قوانين افريقيا الجنوبية ، اذا كان المقصود به هو السماح للنظام الحاكم بالتدخل عسكريا في البلدان الافريقية الاخرى (٥٩) . ونص ، بأثر رجعي ، على توسيع نطاق الخدمة الالزامية ليشمل " النزاع المسلح " او قمع " الارهاب " فيما وراء حدود البلاد وذلك بتعريف " افريقيا الجنوبية " بانها " افريقيا الواقعة الى الجنوب من خط الاستواء " (٦٠) .

٢٠٨ - وقد ادانت الدول الافريقية المجاورة مشروع القانون هذا بشدة . وفي مؤتمر القمة لرؤساء دول بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وموزامبيق المعقود في مابوتو في ٧ شباط/فبراير

(٥٧) المرجع نفسه ٣ شباط/فبراير ١٩٧٦ .

(٥٨) صحيفة " التايمز " ، لندن ، ١٤ آب/اغسطس ١٩٧٦ .

(٥٩) يقضي قانون الدفاع الاصلي بانه لا يمكن ان يطلب الى اى عضو في قوة الدفاع في افريقيا الجنوبية الخدمة خارج افريقيا الجنوبية دون موافقة خطية منه .

(٦٠) تردد ذكر هذه العبارة في قانون عام ١٩٧٦ بتعديل قانون الدفاع (رقم ١ لعام ١٩٧٦) ؛ ومداولات مجلس النواب (مانسارد) ٢ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، العمود ٣٩٧ ؛ وفي ٣ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، العمود ٤٧٧ ؛ وفي ٩ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، العمود ٨٢٥ .

اعلن رئيس المؤتمر ، الرئيس جوليس نيريري ، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ، ان مشروع القانون هذا هو أكثر التشريعات المسموع بها صلافة . وقال ان النظام الحاكم في افريقيا الجنوبية يتحدى حرية الدول الأربع وتعهد بمحاربة هذا النظام وهزيمته .

باء - التوسع في القوات المسلحة

٢٠٩ - اعلن السيد ب . و . بوثا وزير الدفاع في مجلس النواب في ١٨ شباط / فبراير ١٩٧٦ ان ٩٧٠ ٥٦ مجندا استدعوا للخدمة في قوة الدفاع في عام ١٩٧٥ في مقابل ٣٩٠ ٥١ في عام ١٩٧٤ : وتضمن هذا العدد المجندين الذين يستدعون لأول مرة واولئك الذين كان تجنيدهم قد ارجئ في سنوات سابقة (٦١) .

٢١٠ - ذكر الميجور جنرال نيل ويسترفي مقابلة اجريت معه في ١٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ انه لا بد من مضاعفة القوة الدائمة في اقرب وقت ممكن كيما تتمكن قوة الدفاع من الوصول الى اعلى درجات الفعالية والكفاءة . وقال ان عدد الضباط والافراد الدائمين في قوة الدفاع في الوقت الحاضر لا يبلغ سوى ٦ في المائة : وانه ينبغي ان يشكل الجنود المحترفون ١٥ في المائة على الاقل من مجموع القوة (٦٢) .

٢١١ - وذكر السيد ب . و . بوثا في مؤتمر حزب الكاب الوطني في ٢٢ ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ ان قادة قوة الدفاع يجرون دراسة واسعة النطاق للوسائل الكفيلة بتوسيع القوة الدائمة (٦٣) . كما اعلن في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ انه سيتم ايفاد بعض وحدات " القوة الشعبية " للخدمة في منطقة العمليات وان مدة خدمة هذه الوحدات ستزداد الى اثني عشر اسبوعا بدلا من ثلاثة اسابيع ثم استدعي الاف من افراد القوة الشعبية وارسلوا الى انغولا وناميبيا . واستمرت عملية الاستدعاء حتى بعد اضطرار قوات افريقيا الجنوبية الى الانسحاب من انغولا (٦٤) .

٢١٢ - وذكر انه يجري تجنيد النساء بصورة متزايدة في قوات المفاوضين (الكوماندوز) لاداء وظائف مثل الاتصالات وقيادة العربات والسيارات كيما يتوفر الرجال للخدمة الفعلية (٦٥) .

(٦١) مداولات مجلس النواب (هانيسارد) ، اسئلة واجوبة ، ١٨ شباط / فبراير ١٩٧٦ ، العمود ٢٦٧ .

(٦٢) صحيفة " راند ديلي ميل " ، جوهانسبرغ ، ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ .

(٦٣) المرجع نفسه ، ٢٣ ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ .

(٦٤) صحيفة " ذا ستار " ، جوهانسبرغ ، الطبعة الاسبوعية المرسلة بالبريد الجوي ، ٣ نيسان / ابريل ١٩٧٦ .

(٦٥) المرجع نفسه ، الطبعة الاسبوعية المرسلة بالبريد الجوي ، ٦ اذار / مارس ١٩٧٦ ؛

و " فاينانشيال ميل " ، جوهانسبرغ ، ٦ شباط / فبراير ١٩٧٦ .

٢١٣ - وقد بدأ نظام الحكم في تجنيد عدد اكبر من السود في صفوف القوات المسلحة . وكان اول الجنود الملونين ، وكلهم من المتطوعين ، قد بدأوا في تلقي التدريب القتالي في نهاية كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ (٦٦) . وصرح وزير الدفاع في ايار / مايو ١٩٧٦ بأن وحدتين تتألفان من ٤٠٠ من غير البيض قد حاربتا الى جانب قوات افريقيا الجنوبية في انغولا (٦٧) .

٢١٤ - وكانت قوة الدفاع تقوم ايضا بتدريب جيوش " البانتوستانات " . ففي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ اعلن وزير الدفاع عن انشاء قاعدة عسكرية جديدة في اومتاتا وعن نقل كبار العسكريين في قوة الدفاع اليها للمساعدة في تدريب جيش الترانسكي . وقد انتهت الدفعة الترانسكية الاولى المؤلفـة من ٧٠ فردا تدريبها الاساسي في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، كما ان تدريب المجندين سيتم مستقبلا في القاعدة الجديدة في اومتاتا (٦٨) . وذكر ان قوة الشرطة الترانسكية التي قام عديد من افرادها بمهمة مكافحة الارهاب على " الحدود " (٦٩) قد ازداد عدد افرادها من ١٠٠ فرد في عام ١٩٦٣ الى ٧٥٠ فردا في عام ١٩٧٦ . وفي نيسان / ابريل ١٩٧٦ اعلن الزعيم القبلي ماتانزيمـا ان الترانسكي ستأخذ بأسلوب التجنيد الاجباري في جيشها الشعبي (٧٠) .

٢١٥ - وتجدر الاشارة ايضا الى ان الجنرال غيرت برسلو مفوض الشرطة كان قد اعلن في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ انه يجري انشاء وحدة صاعقة من الشرطة لمكافحة " الارهاب في المدن " وان هذه الوحدة سيكون مقرها في بريتوريا ، الا انه سيتم وزعها على مختلف اجزاء البلاد في اوقات الطوارئ (٧١) . وقد استخدمت هذه الوحدة الخاصة في قمع المظاهرات في اعقاب مذبحـة سويتو في ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٦ .

جيم - صناعة الاسلحة

٢١٦ - عرضت لأول مرة في ايار / مايو ١٩٧٦ على الجمهور عربية قتالية مدرعة للمشاة تسمى " راتيل "

(٦٦) " ذا ستار " ، جوهانسبرغ ، الطبعة الاسبوعية المرسلة بالبريد الجوي ، ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ .

(٦٧) المرجع نفسه ، ٨ ايار / مايو ١٩٧٦ .

(٦٨) صحيفة " راند ديلي ميل " ، جوهانسبرغ ، ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ؛ و " ذا ستار " ، جوهانسبرغ ، الطبعة الاسبوعية المرسلة بالبريد الجوي ، ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ .

(٦٩) مجلة " ساوث افريكان دايجست " ، بريتوريا ، ١٩ آذار / مارس ١٩٧٦ .

(٧٠) صحيفة " راند ديلي ميل " ، جوهانسبرغ ، ١٤ نيسان / ابريل ١٩٧٦ .

(٧١) صحيفة " ذا ستار " ، جوهانسبرغ ، الطبعة الاسبوعية المرسلة بالبريد الجوي ، ٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ .

صممت وصنعت في إفريقيا الجنوبية . وذكر انه يمكن تحويل هذه العربية من عربة مدرعة ناقلة للأفراد الى عربة قتالية وداعمة (٧٢) .

٢١٧ - وفي ٢٨ ايار/ مايو ١٩٧٦ اعلن الفريق روبرت روجرز في كلمة له في اتحاد القوات الجوية في بريتوريا انه قد بدأ تشغيل الطائرتين الجديدتين التابعتين للقوات الجوية في افريقيا الجنوبية وهما من طراز ميراج ف - ١ وامبالا - ٢ . وذكر ان الطائرة الميراج تتضمن جهازا ملاحيا ونظاما لإطلاق الاسلحة في غاية التعقيد ، وان الطائرة امبالا يمكن ان تكون ذات فائدة كبيرة في الحروب غير الضاربة (٧٣) .

دال - استيراد الاسلحة

٢١٨ - صرح السيد ب . و . بوشا وزير الدفاع في ايار/ مايو ١٩٧٦ ان قوة الدفاع قد حصلت على مدفعية جديدة ولكنه رفض الافصاح عن اسم البلد المورد لهذه المدافع . وذكر ايضا ان افريقيا الجنوبية تقوم بعملية تحسين لشبكاتها الدفاعية المضادة للطائرات وصواريخها التي تطلق من الجو الى الجو وانها قد حصلت على مزيد من الطائرات المروحية (الهليكوبتر) والاسلحة المضادة للدبابات (٧٤) .

٢١٩ - وفي تموز/ يوليه ١٩٧٦ ذكر ان فرنسا قد باعت مدرتي حراسة لافريقيا الجنوبية . وفي اوائل اب/ اغسطس ١٩٧٦ ذكر ان اسرائيل وافقت على ان تباع الى افريقيا الجنوبية زورقي حراسة مجهزين بالصواريخ . واستمر ورود تقارير عن وجود شفرات في حظر السلاح المفروض من قبل عديد من البلدان .

٢٢٠ - وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ذكرت الحركة المناهضة للفصل العنصري ، على سبيل المثال ، انه قد حدث انتهاكات عديدة لحظر السلاح وان احد هذه الانتهاكات يتعلق بعقد وقّعه شركة ماركوني للاتصالات السلكية واللاسلكية المحدودة في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٥ بشأن تزويد افريقيا الجنوبية بمعدات اتصال بعيدة المدى (جهاز للاتصالات الاستطارية التروسفيرية) يقدر ثمنها بمبلغ ٨ ملايين جنيه استرليني لتستخدمها قوة الدفاع الافريقية الجنوبية . ومن الواضح ان هذا العقد لم يتيسر الا بفضل احكام "أمر (مراقبة) الجمارك ورسوم تصدير السلع لعام ١٩٧٠" الذي سمح بتصدير قدر كبير من المعدات الى افريقيا الجنوبية بدون ترخيص .

(٧٢) المرجع نفسه ، ٨ ايار/ مايو ١٩٧٦ .

(٧٣) صحيفة "راند ديلي ميل" ، جوهانسبرغ ، ٤ حزيران/ يونيه ١٩٧٦ .

(٧٤) صحيفة "ذا ستار" ، الطبعة الاسبوعية المرسلة بالبريد الجوي ، ٨ ايار/ مايو

٢٢١ - وصرح السيد جوك هول ، وهو مهندس إلكتروني ، يعمل مع ماركوني رفض ان يقوم باعداد العقد مع افريقيا الجنوبية ، بما يلي :

" ان الاثر المترتب على هذا " الامر " هو انه سيكون من المتيسر ، رغم وجود رقابة على الاسلحة الفعلية ، ارسال قدر كبير من المنتجات ذات الدرجة العالية من التكنولوجيا والمواد ذات القيمة العسكرية التي يعترف بها التشريع الى افريقيا الجنوبية دون اى قيد . بل انه ليست هناك حاجة الى تقديم بيان بها في الجمارك . وبهذا تكون الصناعة البريطانية غير قادرة بالفعل على تسليح افريقيا الجنوبية ولكنها حرة في تزويد الافريقيين الجنوبيين بمعظم ما يحتاجون اليه لتسليح انفسهم دون اى التزام بابلاغ الحكومة " (٧٥) .

٢٢٢ - وصرح السيد روفوس هاريس وهو باحث في الحركة المناهضة للفصل العنصرى ان الشركات البريطانية يمكنها ايضا ان تتجنب الحظر وذلك عن طريق : توريد قطع غيار لمعدات كانت قد بيعت من قبل ؛ والسماح عن طريق الترخيص او البيع او البراءات بتصنيع التصاميم البريطانية في افريقيا الجنوبية ؛ والعمل من خلال شركات تابعة لافريقيا الجنوبية وغير خاضعة للقانون البريطاني وتمكين صناعة الاسلحة في افريقيا الجنوبية من شراء التكنولوجيا البريطانية عن طريق توظيف التقنيين البريطانيين (٧٦) .

٢٢٣ - الا ان حكومة المملكة المتحدة اكدت من جديد ، عند ردها على اسئلة في البرلمان ، تقبدها بالحظر المفروض على الاسلحة . وفي نهاية نيسان / ابريل اعلن السيد انتوني كروسلند وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث انه سيجرى فرض رقابة على تصدير معدات الاتصالات الاستطارية الترموسفيرية (٧٧) .

٢٢٤ - وذكر في اذار / مارس ١٩٧٦ ان افريقيا الجنوبية قد تمكنت ، عن طريق جزيرة جيرسي ، من الحصول على معدات بريطانية للدبابات من طراز سنتوريون (٧٨) . وفي حزيران / يونيه ١٩٧٦ حوكت بمقتضى قوانين التصدير في جزيرة جيرسي شركة تكنيكال سبورت سيرفيسز ليميتد (Technical Support Services, Ltd.) وهي شركة قائمة في جزيرة جيرسي ، وذلك لتزويدها مستندات تصدير وانتهاكها لقوانين التصدير في الجزيرة (٧٩) .

(٧٥) صحيفة " الاوزيرفر " ، لندن ، ١٨ نيسان / ابريل ١٩٧٦ . وقد فصلت الشركة السيد هول لرفضه العمل فيما يتصل بهذا الطلب ولكنه اعيد الى العمل فيما بعد ، في اعقاب صدور احتجاجات على فصله .

(٧٦) المرجع نفسه .

(٧٧) صحيفة " التايمز " ، لندن ، ١ ايار / مايو ١٩٧٦ .

(٧٨) صحيفة " صنداي تايمز " الاسبوعية ، لندن ، ٢٨ اذار / مارس ١٩٧٦ .

(٧٩) صحيفة " الغارديان " ، لندن ، ٢ حزيران / يونيه ١٩٧٦ .

هـ١ - التطورات الاخرى

٢٢٥ - اشتركت الفرقاطة "بريزيدنت كروغر" التابعة لبحرية افريقيا الجنوبية في العرض الذي جرى في نيويورك في ٤ تموز/ يوليه ١٩٧٦ للاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لقيام الولايات المتحدة . وكانت هذه هي اول مرة تقوم فيها سفينة حربية تابعة لافريقيا الجنوبية بزيارة الولايات المتحدة (٨٠) .

(٨٠) صحيفة "راند ديلي ميل" ، جوعانسبرغ ، ٤ حزيران/ يونيه ١٩٧٦ .

سادسا - الألعاب الرياضية والفصل العنصرى

ألف - التقدم المحرز في حملة مكافحة الفصل العنصرى في ميدان الألعاب الرياضية

٢٢٦ - سجلت حملة مقاطعة الفرق الرياضية الافريقية الجنوبية المنتخبة على أساس من الفصل العنصرى، تقدما ملحوظا خلال العام الماضى .

٢٢٧ - وقد اتخذ مجلس الملاكمة العالمى قرارا في عاصمة تونس في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، لعدم الاعتراف بهيئات الملاكمة أو الملاكمين المحترفين من افريقيا الجنوبية . وفيما يلي نص بيان صادر عن المجلس :

" لن يعترف مجلس الملاكمة العالمى بعد الآن باتحادات الملاكمة للمحترفين في افريقيا الجنوبية ما دام الفصل العنصرى قائما في ذلك البلد . وتأسيسا على ذلك ، لن يسجل ملاكمو افريقيا الجنوبية بعد اليوم في القوائم العالمية لمجلس الملاكمة العالمى " (٨١) .

٢٢٨ - وأجبر اتحاد افريقيا الجنوبية للاسكواش على الانسحاب من بطولة الاسكواش العالمية لفرق الهواة المعقودة في لندن في أيار / مايو ١٩٧٦ . وقد جاء الانسحاب نتيجة لقرار اتخذه حكومة المملكة المتحدة بالامتناع عن تقديم منحة للبطولة اذا سمح لفريق من افريقيا الجنوبية الاشتراك في الدورة (٨٢) .

٢٢٩ - وطردت افريقيا الجنوبية من ثلاثة اتحادات رياضية دولية أخرى في مؤتمراتها التي عقدت في مونتريال في تموز / يولييه ١٩٧٦ . وفي ١٦ تموز / يولييه ١٩٧٦ ، طرد الاتحاد العام لاتحادات كرة القدم الدولية اتحاد كرة القدم الافريقى الجنوبي لممارسته الفصل العنصرى في هذه اللعبة (٨٣) . وفي ٢٢ تموز / يولييه ، طرد الاتحاد الدولى للألعاب القوى للهواة افريقيا الجنوبية بسبب ممارستها للتمييز العنصرى في ألعاب القوى كما طردت افريقيا الجنوبية من هيئة السباحة الدولية في ٣٠ تموز / يولييه .

(٨١) صحيفة " ناستار " ، جوهانسبرغ ، الطبعة الاسبوعية المرسلة بالبريد الجوى ، ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ .

(٨٢) صحيفة " راند ديلي ميل " ، جوهانسبرغ ، ١١ اذار / مارس ١٩٧٦ . ومع ذلك سمح لثلاثة لاعبين من افريقيا الجنوبية بالاشتراك في المنافسة في بطولات الاسكواش الفردية العالمية للهواة التي تلت بطولة الفرق ، حيث ان الامتناع عن تقديم المنحة لم يسر على المنافسات الفردية ، بالرغم من احتجاجات الجماعات المناهضة للفصل العنصرى . (صحيفة " راند ديلي ميل " ، جوهانسبرغ ، ١١ و ١٣ ايار / مايو ١٩٧٦) . وفضل أعضاء الفرق الرسمية لباكستان والكويت والهند الانسحاب على منزلة لاعبي افريقيا الجنوبية . (وكالة الأنباء الفرنسية ، ١٧ ايار / مايو ١٩٧٦) .

(٨٣) كانت عضوية افريقيا الجنوبية في الاتحاد العام قد اوقفت اعتبارا من ١٩٦٤ . وجرى

(يتبع)

٢٣٠ - وقد ساعدت مقاطعة ٢٩ دولة افريقية ، وكذلك سرى لانكا والعراق وغيانا ، للالعاب الأولمبية في مونتريال في تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٧٦ ، على زيادة التعريف بالمعارضة الدولية للفصل العنصرى في ميدان الألعاب الرياضية . وقد اضطرت افريقيا الجنوبية الى اغلاق مركز ضيافة تابع لها أقامته في أحد فنادق مونتريال خلال الألعاب الأولمبية ، وذلك بعد الاحتجاجات التي ثارت ضد الفصل العنصرى .

٢٣١ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه أعلنت حكومة جامايكا انها لن تسمح للرياضيين الذين لعبوا في افريقيا الجنوبية بدخول جامايكا .

٢٣٢ - وقاطع عدد من الفرق الوطنية المنافسات الرياضية الدولية التي سمح لافريقيا الجنوبية بالاشتراك فيها .

ب٤ - استمرار التبادل الرياضي مع افريقيا الجنوبية

٢٣٣ - ظلت بعض الهيئات الرياضية الدولية ، مع ذلك ، غير حساسة تجاه قضية الفصل العنصرى .

٢٣٤ - ويصدق ذلك بصفة خاصة على التنس حيث تسيطر قلة من الدول الغربية على الاتحاد الدولي للتنس ولجنة ادارة كأس ديفيز وذلك بسبب وجود نظام للاقتراع فيه أصوات مثقلة .

٢٣٥ - وبالرغم من أن عضوية افريقيا الجنوبية في مباريات كأس ديفيز لعام ١٩٧٠ قد أوقفت بناءً على مبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية وذلك عقب رفض النظام الافريقي الجنوبي منح تأشيرة دخول لبطل أسود من أبطال التنس وهو آرثور آش - ظلت الهيئتان الدوليتان منذ ذلك الحين ترفضان جميع المقترحات الرامية الى طرد افريقيا الجنوبية أو ايقاف عضويتها . فسمحتا لافريقيا الجنوبية باللعب في منطقة أمريكا اللاتينية أولاً ، ثم في منطقة أمريكا الشمالية ، واستفزت بذلك البلدان المعارضة للفصل العنصرى .

٢٣٦ - وفي اجتماع لجنة ادارة كأس ديفيز في لندن المعقود في ١ تموز/يوليه ١٩٧٦ ، لم يحصل اقتراح باستبعاد افريقيا الجنوبية من منافسة عام ١٩٧٧ على الأغلبية اللازمة .

٢٣٧ - ورفضت لجنة ادارة كأس ديفيز ومؤتمر اتحاد التنس الدولي في تموز/يوليه ١٩٧٦ اقتراحات ترمي الى استبعاد افريقيا الجنوبية ، وذلك لعدم وجود الأغلبية اللازمة .

٢٣٨ - ومن الناحية الأخرى ، قدم الأعضاء الغربيون في لجنة ادارة كأس ديفيز مقترحات لاستبعاد المكسيك من منافسة ١٩٧٧ بسبب رفضها اللعب أمام افريقيا الجنوبية في عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ -

(تابع الحاشية رقم ٨٣)

الاتحاد العام لاتحادات كرة القدم الدولية ، في مؤتمره الأخير المعقود في جمهورية المانيا الاتحادية ، تعديلا على نظامه الأساسي لينص على طرد أى بلد تكون فيه قوانين تمييزية . وقام وفد من الاتحاد العام يتألف من ثلاثة أشخاص بزيارة افريقيا الجنوبية في آذار/مارس ١٩٧٦ لتقصي الحالة .

واقترحا عاما لايكاف عضوية أية دولة لعدم دخولها المنافسة في مباريات الكأس " لأسباب سياسية " ، وفشلت تلك المقترحات أيضا لعدم حصولها على الأغلبية اللازمة (٨٤) . وعلى أثر ذلك ، أعلن اتحاد الولايات المتحدة للتنس انسحابه من منةلة كأس ديفيز ومبارياته الدولية . كما أعلنت بريطانيا وفرنسا انسحابهما من منافسة ١٩٧٧ . ومع ذلك ، أوضحت البلدان الثلاثة ، بناء على طلب من اتحاد التنس الدولي في ٧ تموز/يوليه بأن تعيد النظر في قرارها ، انها ستشارك في منافسة ١٩٧٧ ، باعتبار أن تلك " سنة محايدة " .

٢٣٩ - واشتركت افريقيا الجنوبية أيضا في دورة كأس الاتحاد للتنس التي عقدت في فيلادلفيا فسي الفترة بين ٢٢ و ٢٩ آب/أغسطس ١٩٧٦ . وقد نظم الاتحاد الدولي للتنس هذا ، الدورة المخصصة للنساء التي تعادل سابقة كأس ديفيز للرجال . وبسبب اشتراك افريقيا الجنوبية ، انسحبت الفرق الوطنية للاتحاد السوفياتي واندونيسيا وتشيكوسلوفاكيا والفلبين وهنغاريا من الدورة .

٢٤٠ - وقد زاد النظام الافريقي الجنوبي والهيئات الرياضية في افريقيا الجنوبية من جهودها لاقتناع الحكومات والهيئات الرياضية الاخرى بالابقاء على التبادل الرياضي أو اعادته . بيد انها لم تلق ، باستثناء حالة بعض الأفرقة المحلية في عدة بلدان غربية ، الا نجاحا محدودا .

٢٤١ - وكان هناك استثناء ملحوظ وهو نيوزيلندا حيث أبطلت حكومة جديدة ، تولت السلطة فسي تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ ، السياسة السابقة بأن أعلنت انها لن تتدخل في قرارات الهيئات الرياضية ارسال فرق للقيام بجولات في افريقيا الجنوبية ، وانها لن تمنع فرق افريقيا الجنوبية من زيارة نيوزيلندا .

٢٤٢ - وبعد ذلك وجه اتحاد نيوزيلندا لكرة السوفت بول دعوة الى فريق من افريقيا الجنوبية للاشتراك في البطولة العالمية للسوفت بول ، المعقودة في ولينغتون بنيوزيلندا اعتبارا من ٣١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ . وبعد أن قُدمت احتجاجات من عدد من منظمات نيوزيلندا واللجنة الخاصة ، رفضت بلدان كثيرة الاشتراك في البطولة (٨٥) . وطبقا لتقارير صحافة نيوزيلندا ، كان عدد المتظاهرين أكبر من عدد المتفرجين في المنافسات . ورغم ذلك قام الحاكم العام في نيوزيلندا بانتتاح الدورة .

٢٤٣ - ورغم هذا ، المعارضة لبطولة الكرة اللينة ، وبالرغم من النداءات الصادرة عن الأمم المتحدة والأمين العام للكونموت ومجلس افريقيا الجنوبية للرياضة ، غير العنصرى وغيرها ، واصلت نيوزيلندا اتصالاتها الرياضية مع افريقيا الجنوبية . وبدأ فريق الركبي السمي " أول بلاكس " جولة مدتها شهران في افريقيا الجنوبية ابتداء من نهاية حزيران/يونيد ١٩٧٦ . وأثارت هذه الجولة ، التي

(٨٤) رفضت المكسيك اللعب مع افريقيا الجنوبية في عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ حينما سمح للأخيرة بالدخول في المنافسات في منطقة أمريكا الشمالية . وكانت الهند قد رفضت أن تلعب أمام افريقيا الجنوبية في نهائي كأس ديفيز في عام ١٩٧٤ وتنازلت عن مباريات الكأس .

(٨٥) بالرغم من أن هناك ٤ بلدان عضوا في الاتحاد الدولي للسوفت بول ، لم تشارك الا سبعة فرق فقط ، الفالبية فيها من الفرق غير الوطنية .

تمت عقب مذبة سويتو مباشرة ، استياء شديدا في افريقيا وفي مناطق أخرى . وقاطعت تسع وعشرون دولة افريقية وثلاث دول أخرى دورة مونتريال الأولمبية احتجاجا على جولة فريق " اول بلاكسس " النيوزيلندي .

٢٤٤ - وبعد ذلك ، أكدت حكومة نيوزيلندا من جديد معارضتها للفصل العنصري ، وأعلنت في نشرة صحفية أصدرتها بعد مشاورات أجريت مع اللجنة الخاصة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ، ما يلي :

" ان الحكومة لا تسعى الى أن تفرض على الهيئات الرياضية في نيوزيلندا الفرق التي ينهني أولا ينهني لها أن تنازلها . ومع هذا فانها تشجب اختيار أى فريق في أى بلد على أى أساس آخر خلاف الجدارة . وهي تلاحظ القلق الذى تثيره اللجنة الخاصة ازاء الاتصالات القائمة مع فرق افريقيا الجنوبية التي يتم اختيار أعضائها على أساس عنصري وستوجه انتباه الهيئات الرياضية في نيوزيلندا الى قرارات الأمم المتحدة المتصلة بهذا الموضوع . والحكومة لا ترحب بالاتصالات الرياضية مع الفرق التي يجرى اختيار أعضائها على أى أساس آخر غير الجدارة ، ولا تشجع تلك الاتصالات أو تعترف بها رسميا " .

جيم - سياسة جديدة للألعاب الرياضية

٢٤٥ - نظرا للمعارضة الدولية المتزايدة للفصل العنصري في الألعاب الرياضية وطلبات الهيئات الرياضية في افريقيا الجنوبية باتخاذ تدابير لانقاذها من العزلة الدولية ، ادخل نظام افريقيا الجنوبية تعديلات جديدة على سياسته .

٢٤٦ - ففي ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، أعلن السيد بيت كورنهوف ، وزير الرياضة في افريقيا الجنوبية ، سياسة جديدة للألعاب الرياضية قبلها المجلس الاتحادى للحزب الوطني الحاكم . وفيما يلي ما قاله :

" يوافق المجلس الاتحادى ، واضعا في اعتباره التشريعات واللوائح السارية ، على أن مصالح افريقيا الجنوبية وجميع شعوبها في ميدان الرياضة يمكن أن تُخدم على على أفضل نحو في ضوء السياسة التالية :

" (١) يجب أن ينتمي كل من الرياضيين البيض والملونين والهنود والسنود ، رجالا ونساء ، الى نواديهم الخاصة بهم ، ويجب أن يقوم كل ناد بالاشراف على نشاطاته الرياضية الخاصة به وترتيبها وتنظيمها ؛

" (٢) ينهني ، حيثما كان ذلك ممكنا وعمليا ومستوصا ، أن تتشاور اللجان أو المجالس الخاصة بالجماعات العرقية المختلفة فيما بينها أو تقيم الاتصالات التي من شأنها أن تدفع مصالح الرياضة المعنية الى الأمام ؛

" (٣) يسمح باجراء المنافسات فيما بين الجماعات في كل نوع من أنواع الرياضة على كافة المستويات ، اذا قررت الهيئات المشرفة ذلك ؛

" (٤) ينبغي ، في الرياضات الجماعية ، أن تقوم المجالس أو اللجان الخاصة بكل جماعة عرقية بترتيب دوراتها أو برامجها الخاصة بها داخل الجماعة العرقية ؛

" (٥) للمجالس أو اللجان ، حيثما تتفق على ذلك فيما بينها ، وبعد التشاور مع وزير الرياضة ، أن ترتب دورات رياضية أو مباريات تمكن فرق مختلف الجماعات العرقية من التنافس مع بعضها بعضا ؛

" (٦) يجب أن تقوم كل جماعة عرقية بترتيب علاقاتها الرياضية مع البلدان أو الهيئات الرياضية الأخرى وفقا لرغباتها الخاصة ، ويجب على كل منها أن تقدم شاراتها وراياتها الخاصة بها ؛

" (٧) يمكن للفرق التي تتألف من لاعبين من جميع الجماعات العرقية أن تمثل إفريقيا الجنوبية ، في حالة تلقيها دعوة بذلك أو اذا اتفقت على هذا الأمر وقبلت الدعوة ، بغض النظر عما اذا كانت الرياضة من نوع الرياضات الأولمبية وغيرها ، ويمكن منح أولئك المشتركين شارات أو رايات يمكن ، اذا كان ذلك مرغوبا فيه ، أن تتضمن العلم الوطني أو الرايات الخاصة بهم ؛

" (٨) تقوم الهيئات المشرفة بترتيب الاشتراك في الأحداث الرياضية (٨٦) .

٢٤٧ - وقام أصدقاؤنا نظام الحكم القائم على الفصل العنصري باحاطة هذه السياسة الجديدة بدعاية ضخمة ، على اعتبار انها تسمح بجعل الرياضة مفتوحة على مستوى النوادي ، فتمكن بذلك إفريقيا الجنوبية من أن تمثل بفرق متعددة الاعراق في العاب مثل الكريكت والركبي ، وتترك الباب مفتوحا أمام النوادي الرياضية المتعددة الاعراق . بيد انه بعد ذلك مباشرة وجد أن هذه السياسة أبعد ما تكون عن قبول المبدأ الأولمبي القاضي بعدم التمييز ، ولم تكن سوى امتدادا لمذهب " تعدد القوميات " أو الفصل العنصري . فرغم أن الألعاب الفردية يمكن أن تصبح متعددة الاعراق الا أن الألعاب الجماعية ستظل محكومة بسياسة " تعدد القوميات " التي تتسم بالفصل العنصري حتى مستوى النوادي . فلن يسمح ، مثلا ، بعقد دورات متعددة الاعراق للكريكت والركبي الا اذا وافقت الهيئات المشرفة على ذلك ورخص بها وزير الرياضة والترفيه .

(٨٦) صحيفة "ذا ستار" ، جوهانسبرغ ، الطبعة الاسبوعية المرسلة بالبريد الجوي ،

٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ .

Blank page

Page blanche

المرفق الثاني

قائمة بوثائق اللجنة الخاصة

(تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ - أيلول/سبتمبر ١٩٧٦)

- رسالة مؤرخة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ موجهة من رئيس المؤتمر الوطني الافريقي لافريقيا الجنوبية الى رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بالوكالة A/AC.115/L.420
- اعلان عن اعضاء الصفة العسكرية على افريقيا الجنوبية (اعتمدته الحلقة الدراسية التي نظمها مجلس السلام العالي في بروكسل من ١٨ الى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥) A/AC.115/L.421
- مذكرة مؤرخة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ موجهة من حركة مناهضة العنصرية واللا - السامية من أجل السلام الى رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى A/AC.115/L.422
- رسالتان مؤرختان في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٧٥ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ متبادلتان بين الرئيس بالوكالة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وبين الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة A/AC.115/L.423
- رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ موجهة من الممثل الدائم لترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة الى رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى A/AC.115/L.424
- القرارات التي اتخذها المؤتمر الذى يعقد، المجلس الافريقي الجنوبي للرياضة مرة كل سنتين ، في اجتماعه في دوربان يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ A/AC.115/L.425
- رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ موجهة من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة الى رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى A/AC.115/L.426
- البيان الذى أصدرته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بشأن عدوان افريقيا الجنوبية على انغولا A/AC.115/L.427
- التقرير السابع للجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات A/AC.115/L.428

A/AC.115/L.429

البيانات الصحفية المشتركة الصادرة عن رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بالاشتراك مع كل من الأمين العام للكومنولث في لندن بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، ومع الأمين العام لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية - الآسيوية في القاهرة بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، ومع الأمين العام لجامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، ومع الأمين العام لمنظمة الوحدة النقابية الافريقية في أكرا بتاريخ ٤ شباط/فبراير ١٩٧٦

A/AC.115/L.430

اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصرى

A/AC.115/L.431

رسائل متعلقة باشتراك فريق من افريقيا الجنوبية في بطولة السوفت بول العالمية التي عقدت في نيوزيلندا - خلال شهرى كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٧٦

A/AC.115/L.432

البيان الذى أدلى به صاحب السعادة السيد أمين حليمى الثاني ، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة ، في الجلسة ٣٢٢ المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٧٦ حول التعاون بين اسرائيل وافريقيا الجنوبية

A/AC.115/L.433

رسالة مؤرخة في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٧٦ موجهة من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الى الممثل الدائم للولايات المتحدة الامريكية لدى الأمم المتحدة

A/AC.115/L.434

رسالة مؤرخة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٧٦ موجهة من السيد ماركوس براون وريثاتا ماينهاوزن ، عضوى مجلس ادارة حركة مناهضة الفصل العنصرى في جمهورية المانيا الاتحادية ، الى الأمين العام للأمم المتحدة

A/AC.115/L.435

التقرير التاسع للجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات

A/AC.115/L.437

رسالتان مؤرختان في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٧٦ و ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٧٦ متبادلتان بين رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى والقائم بالأعمال بالنيابة لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة

A/AC.115/L.438

بيانات صادرة عن الحكومات بشأن أعمال القتل والعنف التي يرتكبها نظام الحكم القائم على الفصل العنصرى في افريقيا الجنوبية في سويتو ومناطق أخرى

A/AC.115/L.439

القرار الذى اتخذه العمال الذين حضروا الدورة الحادية والستين لمؤتمر العمل الدولي بشأن القضاء على الفصل العنصرى في الجنوب الافريقي المعقودة في جنيف في الفترة من ٢ الى ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٧٦

- مشروع تقرير خاص الى الجمعية العامة ومجلس الأمن حول مجزرة سويتو والتطورات التي أعقبتها A/AC.115/L.440
- رسالة مؤرخة في ١٤ تموز/يوليه ١٩٧٦ موجهة من نائب الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة الى رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى A/AC.115/L.441
- رسالة مؤرخة في ١٦ تموز/يوليه موجهة من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة الى رئيس اللجنة الخاصة بشأن بطولة كأس ديفيز للتنس A/AC.115/L.442
- القرار الذى اتخذه مؤتمر الجنوب الافريقي - ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ A/AC.115/L.443
- رسالة مؤرخة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ موجهة من هيئة التحرير والانماء الى الأمم المتحدة A/AC.115/L.444
- رسالة مؤرخة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ موجهة من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الى جميع الحكومات والمنظمات والردود عليها A/AC.115/L.445

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم. استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف.

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организация Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
